عبد السلام هارون

تحقيق النصوص ونشرها

أول كتاب عربي في هذا الفن
يوضح مناهجه ويعالج مشكلاته

[الطبعة الثانية]

تمتــاز بإضافات هامة



مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع
١٤ ـ جواد حسني ـ القاهرة

عبد السلام هارون

تحقيق النصوص ونشرها

أول كتاب عربى فى هذا الفن
يوضح مناهجه ويعالج مشكلاته

[الطبعة الثانية]

تمتـــاز بإضافات هامة



مؤسسة الحلبى وشركاه للنشر والتوزيع
١٤ ـ جواد حسنى ـــ القاهرة

مطبعة المدني
٦٨ — شارع العباسية بالقاهرة

١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥ م

إهداء

إلى ذكرى هؤلاء العلماء المحققين :

أحمد تيمور باشا

أحمد زكى باشا

محمد محمود الشنقيطى

كانوا سدنة هذه الثقافة العربية الخالدة

وعاشوا حياتهم فى سبيل صونها ورعايتها

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذا التراث الضخم الذى آل إلينا من أسلافنا صانعى الثقافة الإسلامية العربية ، جدير بأن نقف أمامه وقفة الإكبار والإجلال ، ثم نسمو برءوسنا فى اعتزاز وشعور صادق بالفخر والغبطة والكبرياء .

إن هذه الصيحات التى يرددها دعاة الاستعمار الثقافى يبغون بها أن ننبذ هذا التراث ونطرحه وراءنا ظهريا ، صيحة فى واد . وكم لهم من محاولات يائسة يدورون بها ذات اليمين وذات الشمال ، كى يهدموا هذا الصرح . ولكن تلك المحاولات لم تجد لها صدى إلا عند من أمكنهم أن يُضفوا على أنفسهم ظل الاستعباد الثقافى ، من ضعاف القلوب ، وأرقاء التفكير .

حاولوا أن يقضوا على الكتابة العربية ليقطعوا ما بين حاضر العرب وماضيهم وألحوا فى ذلك إلحاحا متواصلا فباءوا من بعد ذلك بالفشل . وجهدوا أن يحاربوا اللغة الفصيحة فنادَوا أن ندع أهم خَصيصة من خصائص العربية فنلغى إعراب الكلمات لأن ذلك عبء ناءت به ـ فيما يزعمون ـ بعد القرون قرون ! حاولوا ذلك فعادوا فى خزى تعلوهم الخيبة !

أرادونا على أن نتخلص من مقاييس اللغة ومعاييرها فنقولها فوضى بلا نظام ، فلم يستطيعوا أن يقسِروا على ذلك . وهم فيما بين ذلك يحاولون أن يَضَعوا من ثقتنا فى هـذا التراث الضخم ، فلا يزالون يوجهون إليه المطاعن والمثالب ، ويهوِّنون من شأنه تهوينا .

إن كل فكرة علمية جديرة بالاحترام ، ولكن الفكرة المفرضة التي يبعثها الشر أو المنفعة الذاتية الصرفة ، فكرة لاتستحق الاحترام ، بل يجب مناهضتها والقيام فى وجهها . أرادوا كثيراً فسمعنا وقرأنا كثيراً ، ولكن ثقافتنا الإسلامية العربية ليست من الهُون بحيث تحنى الرأس لأمثال هذا الضعف المتخاذل . فالشكر الصادق لهؤلاء القوم الذين أيقظوا فينا ذلك الشعور بالعزة ، ووجّهونا أن نفتح عيوننا على تلك الكنوز التى تكشّفت لنا ولاتزال تتكشف .

وما أجدرنا — نحن القَوَمَةَ على الثقافة العربية — أن ننهض بعبء نشر ذلك التراث وتجليته ، ليكون ذلك وفاء لعلمائنا ، ووفاء لأنفسنا وأبنائنا .

وقد ناديت فى مقدمة إحدى منشوراتى[1] أن تلتزم كلياتنا الجامعية ذات الطابع الثقافى الإسلامى تكليف طلبة الدراسات العالية أن يقوم كل منهم بتحقيق مخطوط يمت بصلة إلى موضوع الرسالة التى يتقدم بها فقلت : « وإنه لما يثلج الصدر أن تتجه جامعاتنا المصرية اتجاهاً جديداً إزاء طلابها المتقدمين للاجازات العلمية الفائقة ، إذ توجههم إلى أن يقدموا مع رسالاتهم العلمية تحقيقاً لمخطوط يمت بصلة إلى موضوع الرسالة . وعسى أن يأتى اليوم الذى يكون فيه هذا الأمر ضريبة علمية لابد من أدائها » .

وإنى لمؤمن أن سيأتى ذلك اليوم ، فننعم بكثير من المتع الثقافية التى حالت بيننا وبينها هذه الحرب العلمية الظالمة .

وقد اختمرت عندى فكرة كتابة هذا البحث منذ خمس سنوات ، وذلك حين ظفر كتابان من كتبى التى حققتها بالجائزة الأولى للنشر والتحقيق العلمى سنة ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ، فكنت من ذلك الحين أعاود الكتابة بين الفينة

---

(١) نوادر المخطوطات ص ٣ من المجلد الأول طبع لجنة التأليف سنة ١٩٥١ . وإنى لأشعر الآن بالغبطة إذ وجدت لتلك الدعوة صدى عميقا فى أرجاء الجامعات بين أساتذتها وطلابها .

والأخرى ، إلى أن كان صيف هذا العام ، إذ اقترح الزميل الجليل الأستاذ أحمد الشايب أن أقوم بإلقاء عدة محاضرات فى هذا الفن على طلبة «الماجستير» بكلية دار العلوم ، فكانت هذه أول مرة فى جامعاتنا المصرية الحديثة يعالج فيها هذا الضرب من تلك الدراسة الفنية ، وكان للأستاذ الشايب بذلك فضل كبير فى أن ترى كتابتى النور .

وعلمت أنه قد ألقيت من قبل فى كلية الآداب بجامعتنا القديمة محاضرات تدور حول هذا الفن ، ألقاها المستشرق الفاضل برجستراسر (Bergstraesser) فحاولت جاهداً أن أطلع على شىء منها فلم أوفق .

وأما بعد ، فهذه ثمرة كفاح طويل ، وجهاد صادق ، وتجارب طال عليها المدى ، ساعفتها عينٌ طُلَعة ناظرة إلى ما يصنع صاحبُها وما يصنع الناس ، فكان له من ذلك ذُخر أمكنه أن يفتِّشَه ويبحث فى جنباته ، ليرى وجه الحق فيما يرى ، وأن يؤلّف من ذلك كتاباً يعتزّ به ويغتبط اغتباطاً ، إذ هو (أول كتاب عربى) يظهر فى عالم الطباعة معالجاً هذا الفن العزيز : فن تحقيق النصوص ونشرها .

إنى إذْ أقدّم هذا البحث الجديد ، أعلم عِلمَ اليقين أنّه جهد متواضع ، وأن شأنَه شأنُ كلٍّ كتابة جديدة قد يخطئها التوفيق فى بعض الأمر ، ويُعوِزها الكمالُ فإنّه لم يُخلَق للبشر ! ولكنّى مع ذلك مؤمنٌ أنّى قد بذلت فيه جهداً معبِّراً عن أسرة التحقيق التى أرجو أن يكثر عددها ، كما كثر فى ميدان العلم نفعُها .

ومن الله العون ، وبه التوفيق .

مصر الجديدة فى { غرة المحرم سنة ١٣٧٤
٣٠ من أغسطس سنة ١٩٥٤ }

مقدمة الطبعة الثانية

هذه هي الطبعة الثانية من « تحقيق النصوص ونشرها » أقدمها مغتبطا بها وبما كان لسابقتها من صدًى متواضع فى أرضنا العربية بله بلاد المستشرقين الذين كتبوا إلىّ مهنئين ، وإن كان بعض إخواننا الدمشقيين ممن كنا نتوسّم فيه النجابة ـ زعم بضعف نفسه ، وبما يشعر به أمثاله من ذلة علمية ، أنى لم أطلع على ما كتب المستشرقون ، فوضع بذلك على هامتى إكليلاً أعتزّ به ، إذ أمكننى بعون الله وحده أن أضع علما متكاملاً لم أسبق إليه ، دون أن أتطفل على مائدةٍ كثيراً ما وُضِع فيها للعرب صحافٌ مسمومة ، وموائد أسلافنا العرب حافلة بالجهود الوثيقة ، والأمانة العلمية المرموقة .

فمن تجارب هؤلاء العرب الأمناء فى هذا المجال الأمين ، ومن تجاربى الخاصة التى حاولت فيها ترسّم خطاهم الطاهرة ، زهاء أربعين عاما ، ومما رأيت وسمعت فى انتباه ويقظة ، أمكننى فى هذا المجال الذى حافظ على القرآن الكريم وهو ماهو ، وأحاديث الرسول وهى ماهى ، أن أتخلص من إسار سادة هؤلاء الضعفاء ، الذين لا يضعون قدماً على قدم حتى تصدر إليهم إشارة بإصبع من زعماء هذا الاستعمار الثقافى .

إن المستشرقين إخواننا وشركاؤنا ، ولكن ليس من الحكمة ولا الكرامة فى شىء أن تكون خطانا متأثرة بخطاهم فى كل أمر من أمورنا الثقافية ، وأن نستعير عقولهم فى صَغَار الأذلاء ، وقد منحنا الله القدرة وحسن الفهم والدرس لما كتب بلغتنا وبوحى نفوسنا العربية .

وإن أعجب فإنه ليشتد عجبى ممن يتغنى بفضل سادته هؤلاء ، وينكر فضل أخيه العربى ، ثم يزعم لنفسه كتاباً يستخلص مادته وألفاظه وتنسيقه من كتابى هذا !

عفا الله عنه ، وألهمنا وإياه الهداية والتوفيق ؟

مصر الجديدة فى { ١٩ من المحرم سنة ١٣٨٥ / ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٥ }

عبد السلام محمد هارون

كيف وصلت إلينا الثقافة العربية

كانت الرواية الشفوية أوّل محاولة لنشر العلم ، والرواية هي الطريقة البدائية للعلم عند جميع الشعوب ، ولكن الرواية العربية اقترنت منذ اللحظة الأولى بالحرص البالغ ، والدقة الكاملة والأمانة . كان هذا أساسَها على الأقل ، لأن الدين يدعو إلى ذلك ، ولأن كثيرا من نصوص الكتاب ، وكثيرا من نصوص السنة كان شاهداً من شواهد التشريع ، وآية من آيات الفتوى ، فالتزم القوم الأمانة والحرص فيها حين يروون كلام الله وكلام الرسول ، بل حين يروون أشعار الجاهليين والإسلاميين وأيامَهم ووقائعهم إلى حدٍّ ما .

وكانت الكتابة شيئاً جديداً ، فالعرب كانوا قوماً أُمِّيين لم تنتشر الكتابة بينهم إلا بدعوة الإسلام و بِصُنع الإسلام ، ففي أعقاب غزوة بدر كان من طرق مُفاداة أسرى المشركين أن يعلِّم الأسير عشرة من المسلمين الكتابة ، فكان «زيد ابن ثابت» كاتب رسول الله أحد هؤلاء الذين علمهم الأسرى ، تعلمها في جماعة من الأنصار الذين لم يكن فيهم من يحسن الكتابة ، كما ذكر المقريزي[1] . وكان «أُبيّ بن كعب» أول أنصاري كتب للرسول، و« عبدالله بن سعد بن أبي سرح» أول من كتب له من قريش ، وكان عدة مَن كتب لرسول الله زهاء أربعين كاتباً تكفّل ابن سيد الناس[2] بذكر أسمائهم ، وفي صدرهم الخلفاء الأربعة الراشدون .

أول نص مكتوب :

كان هؤلاء الكتاب يكتبون وحي القرآن ، ولحق رسول الله بالرفيق الأعلى

(١) إمتاع الأسماع ١ : ١٠١ .

(٢) عيون الأثر ١ : ٣١٥ — ٣١٦ .

وقد كتبوا القرآن كلّه ، لم يكتبوا من الحديث إلا قليلا ، استجابة لما ورد في حديث أبى سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تكتبوا عنى شيئاً سوى القرآن ، فمن كتب عنى شيئاً سوى القرآن فليَمحُه » . رواه مسلم فى صحيحه .

والحكمة فى هذا ظاهرة ، وهى الخشية من أن يختلط الوحى بحديث الرسول فى أثناء نزول الكتاب ، فصدر هذا الأمر محافظة على هذا الغرض الكريم ، وكان بلاريب موقّتا بنزول القرآن . على أن المحققين من المحدِّثين يَرَون أن هذا الحديث قد نسخ بأحاديث أخرى تبيح الكتابة(١) :

منها ما رواه البخارى ومسلم أن أبا شاه اليمنى(٢) التمس من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام الفتح فقال : « اكتبوا لأبى شاه » .

وروى أبو داود والحاكم وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قلت يارسول الله ، إنى أسمع منك الشيء فأكتبه ؟ قال : نعم . قال : فى الغضب والرضا ؟ قال : « نعم ، فإنى لا أقول فيهما إلا حقاً » .

وروى البخارى عن أبى هريرة قال : ليس أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً منى ، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو ؛ فإنه كان يكتب ولا أكتب .

وروى الترمذى عن أبى هريرة قال : كان رجل الأنصار يجلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه ، فشكا

(١) الباعث الحثيث ١٤٧ — ١٤٩

(٢) ويقال إنه كلبى ، ويقال إنه فارسى وهاؤه أصلية ومعناه الملك . الإصابة ٦٠١ من باب الكنى .

ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « استعن بيمينك » . وأومأ بيده إلى الخطّ .

ولما ولى الخلافة أبو بكر وكان ما كان من قتل القراء باليمامة عمد أبو بكر إلى جمع القرآن من صدور الرجال ، ومن العُسُب والرقاع واللِّخاف والأكتاف والأضلاع ، فحفظ القرآن بذلك ، وكان عمر بعده أول من جمع القرآن فى مصحف . وتعددت مصاحف المسلمين حتى جمعهم عثمان على مصحف واحد ، بعث إلى كل أفقٍ بصورة منه .

لذلك نستطيع أن نقول : إن القرآن الكريم أوّلُ نص إسلامى مكتوب وصل إلينا .

أوائل التصنيف :

ثم استفاض الإسلام واتسعت رقعته اتساعاً ظاهراً فى زمان الدولة الأموية ، وأدى ذلك إلى اختلاط العرب بالأعاجم ، ففسد اللسان ، وكان طبيعيا أن يؤلَّف النحو وتوضع فيه أوائل الكتب ، ويظل الحديث فى منأى عن الكتابة ، إنما تعيه صدور الرواة وتكتبه قلة قليلة منهم فى خوفٍ وإشفاق ، وتثور الفتن وتتفرع المذاهب وتكثر الفتاوى الدينية ، فكان لابد للناس من كتب فى الدين يرجعون إليها لتكون لهم إمامًا ، خشيةً أن يكون عمادهم أقوالَ مختلفِ العلماء ومذاهبهم التى قد توجِّهها الأهواء ونوازع السياسة والعصبية . فيدوّنون الحديث .

ويذكرون أن الخليفة عمر بن عبد العزيز ظلّ يستخير الله أربعين يوما فى تدوين الحديث ، وخار له الله ، فأذن لأبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فى تدوين الحديث ، فدوّن ما كان يحفظه فى كتاب بعث به إلى الأمصار . وكان أبو بكر هذا قاضياً وواليًا على المدينة ، وتوفى سنة ١٢٠ .

ولم تزل جمهرة التابعين متورِّعة عن التدوين والتصنيف فى الحديث ، حتّى تقلّص ظلُّ الدولة .

وكانت تظهر جهود أخرى فى التأليف المبكر ، تتمثل فيما ترجم لخالد بن يزيد بن معاوية من علوم اليونان ، وما ألف هو من كتب فى الطب والكيمياء ، وما ألفه عَبيد بن شَرِيّة لمعاوية من أخبار اليمن وأشعارها وأنسابها . وقد طبع هذا الكتاب فى حيدر أباد سنة ١٣٤٧ من رواية يظهر أنها لابن هشام . وما ألفه وهب بن منبه المتوفى سنة ١١٠ من كتاب التيجان فى ملوك حمير . وقد طبع هذا الكتاب من رواية ابن هشام سنة ١٣٤٧ مع سابقه .

كما أدت إلينا الأخبار أن زياد بن أبيه وضع لابنه كتابا فى مثالب العرب ، وأن يونس بن سليمان وضع كتابا فى الأغانى ونسبتها إلى المغنين ، وأن ماسرجويه الطبيب ، ترجم كتاب أهرن بن أعين من السريانية إلى العربية .

و يذكر ابن النديم[1] أن كاتبا كان موصوفا بحسن الخط ، واسمه خالد ابن أبى الهياج ، كان سعد قد نصبه لكتابة المصاحف ، كان يكتب الشعر والأخبار للوليد بن عبد الملك .

ثم تنهض الدولة العباسية و ينهض معها التدوين ، و يتحرر المحدثون من هذا التزمت ، وتوضع مسانيد الحديث وكتبه فى كل صقع : يؤلف سفيان بن عيينة ومالك بن أنس فى المدينة ، وعبد الله بن وهب بمصر ، ومعمر وعبد الرزاق باليمن ، وسفيان الثورى ومحمد بن فضيل بن غزوان بالكوفة ، وحماد بن سلمة وروح بن عبادة بالبصرة ، وهُشَيم بواسط ، وعبد الله بن المبارك بخراسان ، وتظهر الكتب فى شتى الفنون الدينية محتفظة بالطابع الذى غلب على المحدثين ، وهو إسناد الرواية إلى مؤلف الكتاب ، وتسرى بين المؤلفين قواعد يلتزمونها فى السماع والرواية ، والقراءة على الشيخ والإجازة ، والمكاتبة

(١) الفهرست ٩ .

والوِجادة[١] . تسرى هذه القواعد التى تكفلت كتبُ مصطلح الحديث فيما بعد بتفصيلها و بيان شرائطها .

كان هذا كله مقروناً بالحرص على الضبط والتصحيح . يقول ابن خلدون[٢] (٧٣٢ — ٨٠٨) :

« وكانت هذه الرسوم بالمشرق والأندلس معبدة الطرق واضحة المسالك . ولهذا نجد الدواوين المنتسخة لذلك العهد فى أقطارهم على غاية من الإتقان والإحكام والصحة ، ومنها لهذا العهد بأيدى الناس فى العالم أصول عتيقة تشهد ببلوغ الغاية لهم فى ذلك ، وأهل الآفاق يتناقلونها إلى الآن و يشدون عليها يد الضنانة . ولقد ذهبت هذه الرسوم لهذا العهد جملة بالمغرب وأهله ، لانقطاع صناعة الخط والضبط والرواية، بانتقاص عمرانه و بداوة أهله ، وصارت الأمهات والدواوين تنسخ بالخطوط البدوية ، تنسخها طلبة البربر صحائف مُستعجمة برداءة الخط ، وكثرة الفساد والتصحيف » .

ثم يقول : « و يبلغنا لهذا العهد أن صِناعة الرواية قائمة بالمشرق ، وتصحيح الدواوين لمن يروم ذلك سهلٌ على مبتغيه ، لنَفَاق أسواق العلوم والصنائع كما نذكره بعد . إلا أن الخطّ الذى بقى من الإجادة فى الانتساخ هنالك إنما هو للعَجَم وفى خطوطهم . وأما النَّسْخ بمصر ففسد كما فسد بالمغرب وأشد » .

وهذا التسجيل يوضح ما كانت عليه الكتب إلى القرن الثامن الهجرى ، من الإسناد والضبط والتصحيح .

---

(١) الوجادة : أن يجد حديثا أو كتابا بخط شخص بإسناده ، فله أن يرويه على سبيل الحكاية فيقول : وجدتُ بخط فلان ، ويسنده . ولا تعد الوجادة رواية معتمدة ، وإنما هى حكاية عما وجده فى الكتاب . والعمل بها منعه طائفة كبيرة من الفقهاء والمحدثين . ونقل عن الشافعى وأصحابه جواز العمل بها . قال ابن الصلاح : وقطع بعض المحققين من أصحابه بوجوب العمل بها عند حصول الثقة به . قال ابن الصلاح : وهذا هو الذى لا يتجه غيره فى الأعصار المتأخرة ، لتعذر شرط الرواية فى هذا الزمان . يعنى فلم يبق إلا مجرد وجادات . انظر الباعث الحثيث ص ١٤٢ .

(٢) المقدمة ص ٣٦٨

الورق والوراقون

يذكر ابن النديم[1] أن العرب كانت تكتب فى أكتاف الإبل، واللخاف وهى الحجارة البيض العريضة الرقاق ، وفى العُسب عسب النخل ، وأنهم بعد ذلك كتبوا فى الجلود المدبوغة . ويذكر أن الدباغة فى أول الأمر كانت بالنُّورة وهى شديدة الجفاف ، ثم كانت الدباغة الكوفية تدبغ بالتمر وفيها لين ، ثم كتبوا فى الورَق الخراسانى ، وكان يُعمل من الكتان ، وحدَث صنعُه فى أيام بنى أمية وقيل فى الدولة العباسية ، وقيل إن صُنّاعاً من الصين عملوه بخراسان على مثال الورق الصينى الذى كان يُصنع من الحشيش . ويذكر من أنواعه : السُّليمانى ، والطَّلحى ، والنوحى ، والفِرعونى ، والجعفرى ، والطاهرى .

ويقول ابن خلدون : « وكانت السجلات أوّلاً لانتساخ العلوم وكتب الرسائل السلطانية والإقطاعات والصكوك ، فى الرقوق المهيأة بالصناعة من الجلد ، لكثرة الرَّفَه وقلة التآليف صدرَ الملّة ، كما نذكره ، وقلة الرسائل السلطانية والصكوك مع ذلك ، فاقتصروا على الكتاب فى الرَّقّ تشريفاً للمكتوبات ، وميلاً بها إلى الصحة والإتقان . ثم طما بحرُ التأليف والتدوين وكثر ترسيل السلطان وصكوكه ، وضاق الرَّقُّ عن ذلك ، فأشار الفضلُ بن يحيى بصناعة الكاغَد ، وصَنَعه وكتب فيه رسائل السلطان وصكوكه ، واتخذه الناس من بعده صُحفاً لمكتوباتهم السلطانية والعلمية، وبلغت الإجادة فى صناعته ماشاءت» .

ويسجّل الجَهْشِيارى[2] أن الورق كان مستعملا بكثرة فى أيام أبى جعفر المنصور، وأنه كان يُجتلب من مصر، إذ لم تكن صناعة الورق قد أقيمت فى بغداد.

---

(١) الفهرست ٣١ .

(٢) الوزراء والكتاب ١٣٨ .

قال : ووقف أبو جعفر على كثرة القراطيس فى خزائنه ، فدعا بصالح صاحب المصلّى فقال له : إنى أمرت بإخراج حاصل القراطيس فى خزائننا فوجدته شيئاً كثيراً جداً ، فتولَّ بيعه وإن لم تُعطَ بكلّ طومارٍ إلا دانقاً ـ الدانق سُدس الدرهم ـ فإنّ تحصيل ثمنه أصلح منه .

قال صالح : وكان الطومار فى ذلك الوقت بدرهم . فانصرفت من حضرته على هذا ، فلما كان فى الغد دعانى فدخلت عليه فقال لى : فكرت فى كتبنا وأنها قد جرت فى القراطيس ، وليس يؤمن حادث بمصر فتنقطع القراطيس عنا بسببه ، فنحتاج إلى أن نكتب فيما لم نعوّده عمالَنا ، فدع القراطيس استظهاراً على حالها .

و يعيّن ابنُ النديم فترةً من الزّمن فى أيام الدولة العباسية كانت الناس فيها ببغداد لا يكتبون إلا فى الطروس — والطرس فى اللغة : الصحيفة تمحى ثم تكتب ـ وهذه الفترة هى سنون تلت نهبَ الناس للدواوين فى أيام محمد بن زُبيدة ، وكانت الدواوين فى جلودٍ فكانت تُمْحَى ثم يكتب فيها .

والظاهر أنّ العرب كانوا يكتبون فى كلٍّ من الجلود والأوراق فى عهد الدولة الأموية ، وصدرٍ صالح من عهد الدولة العباسية ، وأن الورق لم يُستعمل بكثرةٍ ظاهرة إلا منذ أشار الفضل بن يحيى البرمكى بصناعة الكاغد .

ومن النصوص النادرة ماوجدته فى ترجمة الشافعى ، فى سير النبلاء للذهبى ، أنه كان يكتب فى الألواح والعظام .

و يذكر القَلْقَشَندى[1] تعليلا للكتابة فى الجلود ، وهو قوله : « أجمع رأىُ الصحابة على كتابة القرآن فى الرقّ لطول بقائه ، أو لأنه الموجود عندهم حينئذ،

---

(١) صبح الأعشى ٢ : ٤٨٦ .

وبقى الناس على ذلك إلى أن ولى الرشيدُ الخلافة وقد كثُر الورق ، وفشا عمله بين الناس ، فأمر ألا يكتب الناسُ إلا فى الكاغد ، لأن الجلود ونحوها تقبل المحو والإعادة ، فتقبل التزوير ، بخلاف الورَق فإنه متى مُحِى فيه فسد ، وإن كُشِط ظهر كشطه . وانتشرت الكتابة فى الورق إلى سائر الأقطار ، وتعاطاها من قَرُب ومن بَعُد » .

ومع ذلك ظل عِلْية القوم يستعملون الجلود ويأنفون من الكتابة فى الورق .

وقد سجل الجاحظ فى رسالة الجد والهزل[1] التى ساقها إلى محمد بن عبد الملك ابن الزيات ، نقدَ محمدٍ له فى استعماله الورق وإهماله الجلود ، وردَّه عليه فقال :

«وما عليك أن تكون كتبى كلها من الورق الصينى ومن الكاغَد الخراسانى ؟ قل لى : لِمَ زينْت النَّسخ فى الجلود ، ولم حثثتنى على الأَدَم وأنت تعلم أن الجلودَ جافية الحجم ، ثقيلة الوزن ، إن أصابها الماء بطلت ، وإن كان يومَ لَثَقٍ استرخت . ولو لم يكن فيها إلا أنها تبغِّض إلى أربابها نزول الغيث ، وتكرِّه إلى مالكيها الحيا لكان فى ذلك ما كفى ومَنع منها . وقد علمتَ أن الورّاق لا يخطّ فى تلك الأيام سطراً ، ولا يقطع فيها جلداً ... وهى أنتن ريحاً وأكثر ثمناً وأحمل للغش ، يغش الكوفىُّ بالواسطى ، والواسطى بالبصرى ... ولو أراد صاحب علم أن يحمل منها قدر ما يكفيه فى سفره لما كفاه حِمل بَعير ، ولو أراد مثل ذلك من القطنى لكفاه ما يحمل مع زاده .

وقلت لى : عليك بها فإنها أحمل للحكّ والتغيير ، وأبقى على تعاور العاريّة وعلى تقليب الأيدى ، ولرديدها ثمن ، ولطرسها مرجوع ... وليس لدفاتر القطنى أثمان فى السوق وإن كان فيها كل حديث طريف ، ولَطَف مليح ، وعلم نفيس .

وقلت : وعلى الجلود يعتمد فى حساب الدّواوين وفى الصِّكاك والعهود ،

(١) رسائل الجاحظ ١ : ٢٥٢ ـ ٢٥٣ تحقيق عبد السلام هارون .

وفى الشروط وصور العقارات ، وفيها تكون نموذجات للنقوش ، ومنها تكون خرائط البرد ، وهن أصلح للجُرُب ، ولِعفاص الجرَّة ، وسداد القارورة . وزعمت أنّ الأرضةَ إلى الكاغَد أسرع ، وأنكرت أن تكون الفأرة إلى الجلود أسرع ، بل زعمت أنها إلى الكاغد أسرع وله أفسد ، فكنتَ سبب المضرّة فى اتخاذ الجلود والاستبدال بالكاغَد ، وكنتَ سبب البلية فى تحويل الدفاتر الخفاف فى المحَمَل إلى المصاحف التى تثقل الأيدى ، وتحطم الصُّدور ، وتقوِّس الظهور ، وتعمى الأبصار » .

ويقول الجاحظ فى الحيوان[1] : « وقيل لابن داحةَ وأخرج كتاب أبى الشمقمق ، وإذا هو فى جلود كوفية ودَفَّتين طائفيتين بخط عجيب ، فقيل له : لقد أُضيعَ من تجوّد بشعر أبى الشمقمق ! فقال : لاجرم والله ، إن العلم ليعطيكم على حساب ماتعطونه ، ولو استطعت أن أودِعه سويداء قلبى أو أجعله محفوظاً على ناظرى لفعلت ! » .

فهذا كله آية على أن الجلود كانت مستعملة فى العراق وما جاوره فى كتابة دواوين العلم ، إلى القرن الثالث الهجرى ، ودليل على أن الورق لم يحل محلها بصفة قاطعة .

ويروون أن الشافعى كان كثيراً مايكتب الرسائل على العظام لقلة الورق[2] .

أما فى مصر فإن ورق البردى كان هو المادة الشائعة فى الكتابة إلى أن حلت الجلود ثم الأوراق محلها .

الوراقون :

فرغنا من الحديث فى الورق ، ثم نفرغ للكلام على الوراقين .

---

(١) الحيوان ١ : ٦١ .

(٢) المطالع النصرية ص ١٨ .

وقد عقد ابن خلدون لهم فصلا فى مقدمته[١] بسط فيه صناعتهم فقال :

كانت العناية قديماً بالدواوين العلمية والسِّجلات فى نَسْخها وتجليدها وتصحيحها بالرواية والضبط ، وكان سبب ذلك ماوقع من ضخامة الدولة وتوابع الحضارة ، وقد ذهب العهدُ بذهاب الدولة وتقلّص العمران ، بعد أن كان منه فى الملة الإسلامية بحرٌ زاخر بالعراق والأندلس ، إذ هو كلّه من توابع العمران واتِّساع نطاق الدولة ، و نَفَاق أسواق ذلك لديهما ، فكَثُر التآليف العلمية والدواوين ، وحَرَص الناس على تناقلهما فى الآفاق والأمصار ، فانتُسخت وجلدت ، وجاءت صناعة الوراقين المُعانين للانتساخ والتصحيح والتجليد وسائر الأمور الكتبية والدواوين ، واختصت بالأمصار العظيمة العمران » .

ويفهم من هذا أن الوراقة جاءت تابعة لقوة الدّولة واتساع الحضارة ، وأن الوراقين كان لهم مكانٌ فى الأمصار العظيمة والبُلدان الكبيرة ، فهم بمثابة المطابع الحديثة التى تحتل أمصار بلادنا الآن . وكانت مهمّتهم موزّعةً بين الانتساخ ، والتصحيح ، والتّجليد ، والتذهيب ، وكل ما يمتُّ إلى صناعة الكتب بصلة » .

وكانت لهم أسواق فى بعض الأمصار ، كانت بمثابة المعاهد العلمية . وجاء فى فهرست ابن النديم[٢] عن ابن دريد قال : « رأيت رجلاً فى الوراقين بالبصرة يقرأ كتاب المنطق لابن السكيت » .

وكانت صناعة هؤلاء الوراقين رائجة رواجاً . فالجاحظ[٣] يذكر أن يحيى بن خالد البرمكى لم يكنْ فى خزانة كتبه كتاب إلا وله « ثلاث نسخ » .

---

(١) المقدمة ٣٦٧ - ٣١٨ .

(٢) الفهرست ص ٨٢ .

(٣) الحيوان ١ : ٦٠ .

ويذكر المقريزى أنه كان فى خزانة العزيز بالله ٣٠ نسخة من كتاب العين و ١٠٠ نسخة من الجمهرة . وأنه كان فى خزانة كتب الفاطميين ١٢٠٠ نسخة من تاريخ الطبرى [١] .

وكان العلماء يستعينون بالوراقين فى التأليف .

قال أبو بريدة الوضاحى [٢] : أمر أمير المؤمنين المأمون الفراء أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو ، وما سمع من العرب ، فأمر أن تفرد له حجرة من حجر الدار ، ووكّل بها جوارى وخدماً للقيام بما يحتاج إليه ، حتى لا يتعلق قلبه ولا تتشوّف نفسُه إلى شىء ، حتى إنهم كانوا يؤْذنونه بأوقات الصلاة ، وصيّر له الوراقين يكتبون ، حتى صنف كتاب الحدود .

وكانت ثقة القوم بالوراقين نازلة ، لأنهم لم يكونوا فى الغالب من العلماء أو من أهل الرواية ، بل هم أهل صناعة وتكسب . وقد عرف الطعن فيهم قديماً . قال ثعلب [٣] فى الكلام على كتاب العين : « وقد حشا الكتابَ أيضاً قوم علماء ، إلا أنه لم يؤخذ منهم رواية ، وإنما وجد بنقل الوراقين ، فاختل الكتاب لهذه الجهة » .

ومن أوائل هؤلاء الوراقين خالد بن أبى الهياج الذى سلف ذكره فى فصل أوائل التصنيف ، كان موصوفاً بحسن الخط ؛ قال ابن النديم : « وهو الذى كتب الكتاب الذى فى قبلة مسجد النبى صلى الله عليه وسلم بالذهب من : « الشمس وضحاها » إلى آخر القرآن . فيقال إن عمر بن عبد العزيز قال : « أريد أن تكتب لى مصحفاً على هذا المثال » . فكتب له مصحفاً تنوّقَ فيه ، فأقبل

---

(١) المزهر ١ : ٨٧ .
(٢) معجم الأدباء ٢٠ : ١٢ .
(٣) المقريزى ٢ : ٢٥٣ — ٢٥٥ .

عمر يقلّبه ويستحسنه واستكثر ثمنه فرده عليه .

ومنهم مالك بن دينار السامى ، مولى بنى سامة بن لؤى ، أبو يحيى البصرى الزاهد ؛ كان أبوه من سَبْى سجستان ؛ وكان يكتب المصاحف بأجرة ويتقوّت بذلك .

وممن كان يتقوت بالنسخ من العلماء أبو على محمد بن الحسن بن الهيثم المهندس البصرى ، نزيل مصر ، المتوفى نحو سنة ٤٣٠ . ذكر القفطى[١] أنه كان ينسخ فى مدة سنة ثلاثة كتب فى ضمن أشغاله ، وهى إقليدُس ، والمتوسطات ، والمِجَسطى ، ويستكملها فى مدة السنة ؛ فإذا شرع فى نسخها جاءه من يعطيه فيها مائة وخمسين ديناراً مصرية ، فيجعلها مؤونة لنفسه .

ومن العلماء الوراقين أبو موسى الحامض [٢] ، وأبو عبد الله الكرمانى[٣] .

ومن طريف ما يروى عن أحد النحاة ، وهو يحيى بن محمد الأرزنى ، ماذكره ياقوت[٤] فى شأنه إذ يقول : « إمام فى العربية مليح الخط سريع الكتابة ، كان يخرج فى وقت العصر إلى سوق الكتب ببغداد فلا يقوم من مجلسه حتى يكتب الفصيح لثعلب ، ويبيعه بنصف دينار ، ويشترى نبيذاً ولحماً وفاكهة ، ولا يبيت حتى ينفق ما معه منه » .

ويروى ابن النديم[٥] فى ترجمته ليحيى بن عدى المنطقى النصرانى أن يحيى

---

(١) إخبار العلماء ١٥٥ .

(٢) الفهرست ١١٧ .

(٣) الفهرست ١١٨ .

(٤) إرشاد الأريب ٢٠ : ٣٤ — ٣٥ . وانظر البغية ٤١٦ .

(٥) الفهرست : ٣٦٩ .

كان ينسخ كتب التفسير والكلام ، مع أنه كان من النصارى اليعقوبية . وهذا أمر عجب . ويذكر أنه لقيه وعاتبه على كثرة نسخه ، فقال له : من أى شىء تعجب فى هذا الوقت من صبرى ؟ قد نسخت بخطى نسختين من التفسير للطبرى ، وحملتهما إلى ملوك الأطراف ؛ وقد كتبت من كتب المتكلمين ما لا يحصى ؛ ولعهدى بنفسى وأنا أكتب فى اليوم والليلة مائة ورقة وأقل .

وهذا النص وسابقه يبين لنا قوة المرانة التى كانت لهؤلاء الوراقين فى سرعة الخط .

وممن عرف بسرعة الخط هشام بن يوسف الراوى القاضى ، قال عن نفسه : قدم سفيان الثورى اليمن فقالوا : اطلبوا كاتباً سريع الخط . فارتادونى فكنت أكتب[1] .

ومنهم أبو على الحسن بن شهاب العكبرى . قال السمعانى[2] :

كان حسن الخط يكتب بالوراقه ، وكان سريع القلم صحيح النقل . وكان يقول : كتبت فى الوراقة خمسة وعشرين ألف درهم راضيَّة .

وقد عثرت فى تاريخ بغداد للخطيب[3] فى ترجمة الفراء على نص يلقى ضوءا على الأجور التى كان الوراقون يتقاضونها فى عهد الدولة العباسية . وذلك عند الكلام على كتاب (المعانى للفراء) : أنه لما فرغ من كتاب المعانى « خزنه الوراقون عن الناس ليكسبوا به ، وقالوا : لا نخرجه إلا لمن أراد أن ننسخه له على خمس أوراق بدرهم . فشكا الناس إلى الفراء ، فدعا الورّاقين فقال لهم فى

---

(١) تهذيب التهذيب ١١ : ٥٧ .

(٢) فى الأنساب ٣٩٦ .

(٣) تاريخ بغداد ١٤ : ١٥٠ . ونقله عنه ابن خلكان فى ترجمته . وذكر الخبر أيضا ياقوت فى معجم الأدباء ٢٠ : ١٢ — ١٣ .

ذلك ، فقالوا : إنما صحبناك لننتفع بك ، وكل ما تعرفه فليس بالناس إليه من حاجة مابهم إلى هذا الكتاب ، فدعنا نعيش به . فقال : فقاربوهم تنتفعوا و ينتفعوا . فأبوا عليه ، فقال : سأريكم ، وقال للناس : إنى ممل كتاب معان أتم شرحاً وأبسط قولاً من الذى أمليت . فجلس يملى فأملى الحمد فى مائة ورقة ، فجاء الورّاقون إليه وقالوا : نحن نبلغ الناس ما يحبون . فنسخوا كل عشر أوراق بدرهم .

وهذا الأجر ينبئ فى جلاء واضح عن كثرة الوراقين بالقدر الذى يهبط به لأجر إلى هذا المستوى .

وعثرت كذلك على نص نادر لابن النديم فى الفهرست[1] ، يذكر فيه مقدار الورقة التى يعنيها فى كتابه ، وهى الورقة السليمانية ، قال :

« فإذا قلنا : إن شعر فلان عشر ورقات فإنا إنما عنينا بالورقة أن تكون سليمانية ، ومقدار مافيها عشرون سطراً ، أعنى فى صفحة الورقة » .

وليس معنى هذا أن مقدار الورقة فى المخطوطات القديمة تعنى هذا القدر فإن مقادير الأوراق تتفاوت بلا ريب بين المخطوطة والأخرى . وإنما ذكرت هذا تسجيلا لما يعنى ابن النديم فى كتابه .

ومما يعنينا تسجيله أيضاً ما ذكر فى تقدير (المجلد) قديماً . جاء فى ترجمة يحيى بن المبارك اليزيدى عند ابن خلكان[2] عن أبى حمدون الطبيب قال : شهدت ابن أبى العتاهية وقد كتبَ عن أبى محمد اليزيدى قريباً من ألف مجلد عن أبى عمرو بن العلاء خاصة ، فيكون ذلك عشرة آلاف ورقة ؛ لأن تقدير المجلد عشر ورقات .

---

(١) الفهرست ٢٢٧ .
(٢) الوفيات ٢ : ٢٣٠ .

فكأن المجلد أطلق قديماً على ما يسمى بالكراسة ، التي هي إلى وقتنا هذا تقدر بعشر ورقات .

أما تقدير المجلد حديثاً فليس له معيار معين .

وكان بعض الورّاقين يتجاوزون مهنتهم الأصيلة إلى صناعة التأليف . قال ابن النديم[١] :

« كانت الأسمار والخرافات مرغوباً فيها مشتهاة في أيام خلفاء بني العباس، وسيما في أيام المقتدر ، فصنّف الورّاقون وكذّبوا ، فكان ممن يفتعل ذلك رجلٌ يعرف بابن دلان ، واسمه أحمد بن محمد بن دلان ، وآخر يعرف بابن العطار ، وجماعة » .

وكما كان هناك ورّاقون قد نصبوا أنفسهم لهذه الصناعة في السوق ، كان هناك وراقون خاصّون . فمنهم دماذ أبو غسان[٢] كان يروي عن أبي عبيدة ، وكان يورق كتبه ، وأخذ عنه الأنساب والأخبار والمآثر .

وكان لأبي عثمان الجاحظ أكثر من ورّاق ؛ فمنهم أبو يحيى زكريا بن يحيى. ذكره القالي في الأمالي[٣] ، وياقوت في معجم الأدباء نقلا عن ابن النديم[٤] . ومنهم أبو القاسم عبد الوهاب بن عيسى ، ذكره الخطيب في تاريخ بغداد[٥] والزبيدي في تاج العروس ، وكانت وفاته سنة ٣١٩ فيما ذكر الخطيب .

وكان لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ورّاقون[٦] منهم ابن الزجاجي واسمه

---

(١) الفهرست ٤٢٨ .
(٢) الفهرست ٨١ .
(٣) الأمالي ١ : ١٤٨ .
(٤) معجم الأدباء ١٦ : ١٠٦ .
(٥) تاريخ بغداد ٥٦٩٥ .
(٦) تاج العروس ١٠ : ١٠٨ .

إسماعيل بن محمد ، والساسى واسمه إبراهيم بن محمد .

ومن هؤلاء الوراقين عَلاّن الشعوبى[١] كان ينسخ فى بيت الحكمة للرشيد والمأمون والبرامكة .

ومنهم أحمد بن أحمد ، ابن أخى الشافعى ، كان يورّق لابن عبدوس الجهشيارى[٢] .

ومنهم أبو الحسن على بن عبد الله بن أبى هاشم المَرى ، لزم أبا العلاء ونسخ له كتبه بأسرها ، بدون أجر[٣] .

أما القاضى أبو المطرف ، قاضى الجماعة بقرطبة ، فكان له ستة وراقين ينسخون له دائماً ، وكان قد رتب لهم على ذلك وظيفة معلومة[٤] .

ولم يخلُ هذا الميدان من عنصر المرأة ، إذ نجد من أسمائهن « ثناء » الكاتبة جارية ابن فيوما ، ذكرها ابن النديم فيمن كتبوا الخطوط الأصيلة الموزونة[٥] .

---

(١) ابن النديم ١٥٣ .
(٢) معجم الأدباء ٢ : ١٣٧.
(٣) تعريف القدماء ٣٢ ، ٣٨ ، ١٠١ ، ٢٠١ .
(٤) الصلة لابن بشكوال ١ : ٣٠٤ — ٣٠٦ .
(٥) الفهرست ص١١.

الخطـــوط

كان الغالب على خط أهل القرون الثلاثة الأولى هو الخط الكوفى ، وقد بدأ مزج الخط الكوفى بالخط الحديث فى أواخر خلافة بنى أمية وصدر الدولة العباسية . يقول القلقشندى :

« ذكر صاحب إعانة المنشى أنّ أوّلَ ما نُقِل الخط العربى من الكوفى إلى ابتداء هذه الأقلام المستعملة الآن ، فى أواخر دولة بنى أمية وأوائل خلافة بنى العباس . قلت : على أن الكثير من كتّاب زماننا يزعمون أن الوزير أبا على بن مقلة[1] هو أول من ابتدع ذلك ، وهو غلط ، فإنا نجد من الكتب بخط الأولين فيما قبل المائتين ما ليس على صورة الكوفى ، بل يتغير عنه إلى نحو هذه الأوضاع المستقرة وإن كان هو إلى الكوفى أميل ، لقربه من نقله عنه » .

هذا ما كان فى الجانب الشرقى من الدولة الإسلامية . وكان فى الجانب الغربى من الدولة خط قديم يسمى «الإفريقى» ، وأوضاعه كما يقول ابن خلدون[2] قريبة من أوضاع الخط المشرقى .

ولما تغلّب الأمويون على الأندلس ظهر لهم هناك خط خاص هو المعروف بالخط الأندلسى ، ويظهر فيه بعض الميلِ إلى الاقتباس من الحروف الإفرنجية . وعندما تقلّص ظل العرب والأفارقة من الأندلس وتلاشَى ملكُهم بها فانتشروا فى عُدوة المغرب وإفريقية منذ ظهور الدولة اللمتونية غلب خطّهم الأندلسى على الخط الإفريقى القديم وعفّى عليه ، إلا بقايا منه ظلت ببلاد الجريد التى لم يخالط أهلُها كتّاب الأندلس .

---

(١) وهو الوزير أبو على محمد بن على بن الحسن ، من وزراء الدولة العباسية ، ولد سنة ٢٧٢ وتوفى سنة ٣٢٨ .

(٢) المقدمة : ٣ .

وقد اكتسب الخط الأندلسي بالمغرب حياةً جديدة وجمالا جديداً، ولكنه لم يلبث أن اضمحل، وصار كما يقول ابن خلدون(١) : « مائلا إلى الرداءة ، بعيداً عن الجودة » .

وليس يعني هذا القول أن الخط الأندلسي انقرض وصار إلى الزوال ، ولكنه يعني أنه لم يعُد الخط الغالب ، وإنما كان يصطنعه قليل من الناس .

ويتضح من كلام ابن خلدون في مقدمته أن ما سمّاه المتأخرون « الخط المغربي » إنما هو الحالة التي صار إليها الخط الأندلسي الجميل .

وابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨ لم يعرف هذه التسمية - أعني الخط المغربي - التي تدل على الخط الحديث الساذج المشتق من الأندلسي .

والخط الأندلسي يمتاز عن الخط المغربي بما يشيع فيه من الاستدارات وتداخل الكلمات وإطالة أواخر الحروف، والعناية بتنسيق الكتابة وتحسينها .

ويشتركان في طريقة النقط ، فالفاء لا توضع فوقها النقطة كما يضعها المشارقة وإنما تجعل في أسفل الحرف ، والقاف لا توضع فوقها نقطتان ، بل توضع فوقها نقطة واحدة .

والترتيب الهجائي للحروف الأندلسية والمغربية يخالف طريقة المشارقة ؛ ومن هنا اختلف ترتيب بعض معاجمهم وكتب رجالهم عن ترتيب المشارقة ؛ يظهر ذلك لمن نظر في معجم ما استعجم للبكري نشرة وستنفلد ، ومشارق الأنوار للقاضي عياض .

وهذا ترتيب حروفهم : (أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش ه و لا ى) .

---

(١) المقدمة ٣٦٧ .

اصول النصوص

١ — أعلى النصوص هى المخطوطات التى وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب واسم مؤلفه، وجميع مادة الكتاب على آخر صورة رسمها المؤلف وكتبها بنفسه، أو يكونُ قد أشار بكتابتها، أو أملاها، أو أجازها؛ ويكونُ فى النسخة مع ذلك ما يفيد اطلاعه عليها أو إقراره لها.

ومن ذلك ما صنعه أبو عُمَر الزاهد غلام ثعلب، الذى ألف كتابَه ست مرات[1] يزيد فى كل منها شيئاً عند قراءتها عليه، وأملى على الناس فى العَرْضة الأخيرة ما نسخته: «قال أبو عُمَر محمد بن عبد الواحد: هذه العرضة هى التى تفرّد بها أبو إسحاق الطبرى آخر عرضة، أسمعُها بعده، فمن روى عنى فى هذه النسخة هذه العرضةَ حرفاً واحداً ليس من قولى فهو كذّاب علىّ، وهى من الساعة إلى الساعة من قراءة أبى إسحاق على سائر الناس، وأنا أسمعها حرفاً حرفاً».

وأمثال هذه النسخ تسمى نسخة الأم.

وهنا أمر قد يوقع المحقّق فى خطأ جسيم، وهو أنّ بعض الغافلين من الناسخين قد ينقل عبارة المؤلف فى آخر كتابه، وهى فى المعتاد نحو «وكتب فلان» أى المؤلف؛ ثم لا يعقّب الناسخ على ذلك بما يشعر بنقله عن نسخة الأصل، فيظن القارئ أنها هى نسخة المؤلف. وهذه مشكلةٌ تحتاج إلى فِطنة المحقق وخبرته بالخط والتاريخ والورق[2].

٢ — وتلى نسخة الأم النسخة المأخوذة منها، ثم فرعها ثم فرع فرعها

(١) ابن النديم ١١٣ — ١١٤

(٢) انظر مثيل ذلك فيما سيأتى ص ٣٦.

وهكذا . والملحوظ أن ذكر سلسلة الأخذ فى الكتب الأدبية قليل ، على حين تظفر الكتب الدينية واللغوية بنصيب وافر من ذكر هذه السلاسل .

وقد تخلو المخطوطات من بعض هذه الحدود ، فيكون ذلك مدعاةً للتحقيق وموجبا للبحث الأمين ، حتى يؤدّى النص تأدية مقاربة .

وهذا الضرب الثانى من المخطوطات يعدُّ أصولا ثانوية إن وجد معهما الأصل الأول ؛ وأما إذا عُدم الأصل الأول فإنّ أوثق هذه المخطوطات يرتقى إلى مرتبته ، ثم يليه ما هو أقل منه وثوقاً .

٣ — وهناك نوع من الأصول هو كالأبناء الأدعياء ، وهى الأصول القديمة المنقولة فى أثناء أصول أخرى ؛ فقد جرى بعض المؤلفين على أن يضمنوا كتبهم — إن عفواً وإن عمداً — كتباً أخرى أو جمهوراً عظيما منها . ومن هؤلاء ابن أبى الحديد فى شرحه لنهج البلاغة ، فقد ضمن ذلك الشرح كتباً كثيرة ، أذكر منها وقعة صفين التى أمكننى أن أستخرجها نسخة كاملة لا ينقصها إلا نحو عشرين صفحة من نحو ٣٥٠ صفحة بعد أن قضيت فى ذلك قُرابة الشَّهر ، وقد بينت ذلك بالأرقام فى مقدمتى لوقعة صفين التى نشرتها سنة ١٣٦٥[1] .

ومنها جمهور كبير من كتاب المغازى للواقدى ، اقتبسه فى أثناء كتابه ، وهو فى الجزء الثالث من ص ٣١٨ - ٤٠٧ أى نحو مائة صفحة كبيرة تبلغ ثلاثمائة صفحة صغيرة .

ولعلّ أظهر مثال للأصول المضمنة ما أورده البغدادى صاحب خزانة الأدب ، فقد أودعها كثيراً من صغار الكتب النادرة ، منها كتاب فُرحة الأديب لأبى محمد الأسوَد الأعرابى ، وكتاب اللصوص لأبى سعيد السكرى ؛ كما تضمّن قدراً صالحاً من كتب النحو وكتب شرح الشواهد النحوية .

---

(١) وكذا فى نشرتى الثانية لها سنة ١٣٨٢ .

وهذا النوع من الأصول لا يخرج كتاباً محققاً ، وإنما يستعان به في تحقيق النص .

وقد تهدّى بعض الأدباء[1] إلى نصوص من كتاب العثمانية للجاحظ ونشرها مع الرد عليها لأبي جعفر الإسكافي ، نقل ذلك كله من شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد . وكنت أحسب أن تلك النصوص تمثل على الأقل نموذجاً من الأصل ، ولكن عندما وقعت إليّ نسخة العثمانية المخطوطة تيقنت أن مافعله ابن أبي الحديد لا يعدو أن يكون إيجازاً مخلا لنص الجاحظ بلغ أن أوجزت صفحتان منه في نحو ستة أسطر (انظر مثلا الفقرة السادسة من كلام الجاحظ في العثمانية ص ٦ من رسائل الجاحظ للسندوبي وقارنها بما في نشرتي للعثمانية ٢٧ : ٤ـ٣١ : ٥) .

وكذلك كان يفعل الأقدمون ، ينقلون النصوص أحياناً وتكون لهم الحرية التامة في التصرف فيها وترجمتها بلغتهم أيضاً ، إلا إذا حقّقوا النقل ونصوا على أن هذا هو لفظ المنقول ، فيقولون مثلا : « انتهى بنصه » ، فتكون مسئوليتهم في ذلك خطيرة ، إذْ حمّلوا أنفسهم أمانة النقل .

فنشر أمثال هـذه النصوص ودعوى أنها محققة ، يعد خطأ جسيما في فن التحقيق وفي ضمير التاريخ .

٤ — والنسخ المطبوعة التي فقدت أصولها أو تعذر الوصول إليها يهدرها كثير من المحققين ، على حين يعدها بعضهم أصولا ثانوية في التحقيق ، وحجتهم في ذلك أن مايؤدّى بالمطبعة هو عين مايؤدى بالقلم ، ولا يعدو الطبع أن يكون انتساخا بصورة حديثة . وإني لأذهب إلى هذا الرأي مع تحفظ شديد ، وهو أن يتحقق الاطمئنان إلى ناشر المطبوعة والثقة به ، فما نشره أمثال المصححين القدماء كالعلامة نصر الهوريني ، والشيخ قطة العدوي ، وكذا أعلام المستشرقين الثقات

---

(١) هو الأستاذ حسن السندوبي في (رسائل الجاحظ) ص ١ — ٦٦ .

أمثال وستنفلد[1] الألماني (Ferdinand Wüustenfeld) ١٨٠٨-١٨٩٩ وجاير الألماني (Rudolf Ceyer) ١٨٦١ - ١٩٢٩ وبيفان الهولندي (Bevan) ١٨٥٩ - ١٩٣٤ ولايل الإنجليزي (Chrles Lyall) ١٨٤٥ - ١٩٢٠ جدير بأن يكون أصولا (ثانوية)، كما تعد رواياتهم لأصولهم - إن لم نتمكن من الظفر بتلك الأصول - رواية ينتفع بها في مقابلة النصوص، لأنهم منزّلون بمنزلة الرواة الثقات، وروايتهم منزلة منزلة مايسميه المحدِّثون بالوجادة.

وأما الطبعات التي تخرج للتجارة ولا يقوم عليها محقِّق أمين فهي نسخ مهدرة بلا ريب، ومن الإخلال بأمانة العلم والأداء أن يعتمد عليها في التحقيق.

٥ — وأما المصورات من النسخ فهي بمنزلة أصلها ما كانت الصورة واضحة تامة تؤدي أصلَها كلّ الأداء، فمصوَّرة النسخة الأولى هي نسخة أولى، ومصوَّرة الثانوية ثانوية أيضا. وهكذا.

٦ — وهنا تعرض مشكلة المُسَوَّدات والمبيَّضات، وهو اصطلاحٌ قديم جدا. ويراد بالمسوَّدة النسخة الأولى للمؤلف قبل أن يهذبها ويخرجها سوية. أما المبيضة فهي التي سوِّيت وارتضاها المؤلفُ كتاباً يخرج للناس في أحسن تقويم.

ومن اليسير أن يعرف المحقِّق مسوَّدة المؤلف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة، واختلاط الأسطر، وترك البياض، والإلحاق بحواشي الكتاب، وأثر المحو والتغيير .. إلى أمثال ذلك.

ومسوَّدة المؤلف إن ورد نصٌّ تاريخي على أنه لم يخرج غيرها كانت هي الأصل الأول. مثال ذلك ماذكره ابن النديم[2] من أن ابن دريد صنع كتاب أدب الكاتب على مثال كتاب ابن قتيبة، ولم يجرّده من المسودة.

---

(١) ألف وحقق نحو مائتي كتاب بين صغير وكبير. معجم المطبوعات لسركيس. انظر النهر ١٩١٧-١٩١٨.

(٢) الفهرست ٩٢.

وكذا ورد فى إرشاد السارى شرح صحيح البخارى للقسطلانى[١] أن يحيى بن محمد بن يوسف الكرمانى ، وهو ولد الكرمانى شارح البخارى ، صنع أيضا شرحاً للبخارى سماه « مجمع البحرين وجواهر الحبرين » ، قال : « وقد رأيته وهو فى ثمانية أجزاء كبار بخطه ، مسودة » .

وكذا ذكر القسطلانى شرح شمس الدين البرماوى بصحيح البخارى ، المسمى باللامع الصبيح ، قال : « ولم يبيض إلا بعد موته » .

وإن لم يرد نص كانت فى مرتبة النصوص الأولى ، مالم تعارضها المبيضة فإنها تجبُّها بلا ريب .

٧ — وأما مُبَيَّضة المؤلف فهى الأصل الأول ، وإذا وجدت معها مسوَّدته كانت المسودة أصلا ثانويا استئناسيا لتصحيح القراءة فحسب .

٨ — على أن وجود نسخة المؤلف لايدلنا دلالة قاطعة على أن هذه النسخة هى عينها النسخة التى اعتمدها المؤلف ، فإننا نعرف أن بعض المؤلفين يؤلف كتابه أكثر من مرة ، وإذا استعملنا لغة الناشرين قلنا : إنه قد يصدر بعد الطبعة الأولى طبعة ثانية . فالمعروف أن الجاحظ ألف كتابه البيان والتبيين مرتين كما ذكر ياقوت فى معجم الأدباء[٢] وقد ذكر أن الثانية «أصح وأجود». وقد ظهر لى ذلك جليا فى أثناء تحقيقى لهذا الكتاب ، وأشرت إلى ذلك فى مقدمته[٣] .

وكتاب الجمهرة لابن دريد قال ابن النديم[٤] : « مختلف النسخ كثير الزيادة والنقصان ، لأنه أملاه بفارس وأملاه ببغداد من حفظه ، فلما اختلف

---

(١) القسطلانى ١ : ٤٢ .
(٢) ج ١٦ ص ١٠٦ .
(٣) مقدمة البيان والتبيين ص ١٦ — ١٧ .
(٤) الفهرست ٩١

الإملاء زاد ونقص » . ثم قال : « وآخر ماصح من النسخ نسخة أبي الفتح عبد الله بن أحمد النحوى ، لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه » . وهذه سابقة قديمة في جواز تلفيق النُّسَخ .

ومن أمثلة اختلاف النسخ الأولى مارواه الخطيب البغدادى[١] رواية عن محمد بن الجهم قال : كان الفراء يخرج إلينا وقد لبس ثيابه في المسجد الذى في خندق عبويه ، وعلى رأسه قلنسوة كبيرة ، فيجلس فيقرأ أبو طلحة الناقط عُشرا من القرآن ، ثم يقول له : أمسك . فيملى من حفظه المجلس ، ثم يجىء سلمة بعد أن ننصرف نحن ، فيأخذ كتاب بعضنا فيقرأ عليه ، ويزيد وينقص ، فمن هنا وقع الاختلاف بين النسختين » .

هذا ومن المتواتر في ترجمة الفراء هذا أنه أملى كتبه كلها حفظاً ، لم يأخذ بيده نسخةً إلا في كتابين : كتاب ملازم ، وكتاب يافع ويفعة ـ قال أبو بكر ابن الأنبارى : «ومقدار الكتابين خمسون ورقة ، ومقدار كتب الفراء ثلاثة آلاف ورقة » .

ولعلّ أظهر مثال لتكرار التأليف ماورواه ابن النديم[٢] في الكلام على كتاب الياقوت لأبي عُمر الزاهد المتوفى سنة ٣٤٥ ذكر أن هذا الكتاب ظهر في ست صور ، قضى مؤلفها في تأليفها مابين سنتى ٣٢٦ ، ٣٣١ .

ونص ابن النديم في الفهرست[٣] على أن نوادر الشيبانى ثلاث نسخ : كبرى ، وصغرى ، ووسطى . وكذا نوادر الكسائى ثلاث نسخ .

وكذلك كتاب « نهج البلاغة » الذى ألفه الشريف الرضى ، ذكر ابن أبي الحديد[٤] في شرحه أنه « ختم كتاب نهج البلاغة بهذا الفصل ، وكُتبت

(١) تاريخ بغداد ١٤ : ١٥٢ ـ ١٥٣ .
(٢) الفهرست ١١٣ .
(٣) الفهرست ٨٢ .
(٤) شرح نهج البلاغة ٤ : ٣٧٨

به نسخ متعددة ، ثم زاد عليه أن وفّى الزيادات التى نذكرها فيما بعد » .

ثم ذكر ابن أبى الحديد بعد ذلك[1] فصولا من هذه الزيادات ، وعقّب عليها بقوله : « واعلم أن الرضىّ ـ رحمه الله ـ قطع كتاب نهج البلاغة على هذا الفصل ، وهكذا وجدت النسخة بخطه ، وقال : وهذا حين انتهاء الغاية بنا إلى قطع المنتزع من كلام أمير المؤمنين ، حامدين لله سبحانه على ماَمَنّ به من توفيقنا لضم ما انتشر من أطرافه ، وتقريب ما بعد من أقطاره ، ومقررين العزم كما شرطنا أوّلا على تفضيل أوراق من البياض فى آخر كل باب من الأبواب لتكون لاقتناص الشارد ، واستلحاق الوارد ، وما عساه أن يظهر لنا بعد الغموض ، ويقعَ إلينا بعد الشذوذ . . » .

ثم قال ابن أبى الحديد نفسه : « ثم وجدنا نسخاً كثيرة فيها زيادات بعد هذا الكلام قيل إنها وجدت فى نسخة كتبت فى حياة الرضى ـ رحمه الله ـ وقرئت عليه فأمضاها وأذن فى إلحاقها بالكتاب ، ونحن نذكرها » .

فهذا يبين لك أيضاً أن نسخة المؤلف قد تتكرر ، ولا يمكن القطع بها ما لم ينصّ هو عليها . وليس وجود خطّه عليها دليلا على أنها النسخة الأم ، بل إن الأمر كله أمر اعتبارى لا قطعى .

وإذا رجعت إلى تقديمى لمجالس ثعلب[2] عرفت أن تلك المجالس قد ظهرت فى صور شتى .

وكثيرا ما تتعرض كتب المجالس والأمالى للتغيير والتبديل ، والزيادة من التلاميذ والرواة . جاء فى مقدمة تهذيب اللغة [3] للأزهرى عند الكلام على الأصمعى :

---

(١) شرح نهج البلاغة ٤ : ٥٠٦ .
(٢) ص ٢٤ ـ ٢٥ من التقديم . وانظر كذلك حواشى ص ١١٣ .
(٣) مقدمة تهذيب اللغة ١ : ١٥ .

«وكان أملى ببغداد كتابا فى النوادر فزيد عليه ماليس من كلامه . فأخبرنى أبو الفضل المنذرى عن أبى جعفر الغسانى عن سلمة قال :

جاء أبو ربيعة صاحب عبد الله بن طاهر صديق أبى السمراء ، بكتاب النوادر المنسوب إلى الأصمعى فوضعه بين يديه ، فجعل الأصمعى ينظر فيه ، فقال : ليس هذا كلامى كله ، وقد زيد فيه علىَّ ، فإن أحببتم أن أعْلِم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقى فعلت ، وإلاّ فلا تقرءوه . قال سلمة بن عاصم : فأعلم الأصمعىُّ على ما أنكر من الكتاب ، وهو أرجحُ من الثلث . ثم أمرَنا فنسخناه له » .

وشىء آخر جدير بالتنبيه ، وهو أن بعض المؤلفين يؤلف الكتاب الواحد على ضروب شتى من التأليف ، ومن أمثلة ذلك التبريزى ، فسر الحماسة ثلاث مرات ، كما ذكر صاحب كشف الظنون ، قال : « شرح أولا شرحاً صغيراً ، فأورد كل قطعة من الشعر ثم شرحها ، وشرح ثانياً بيتاً بيتاً ، ثم شرح شرحاً طويلا مستوفياً . وأول المتوسط : أما بعد حمد الله الذى لا يبلغ صفاته الواصفون » .

والشرح المتداول بهذا الاعتبار هو الشرح المتوسط . أما الصغير فمنه قطعة بدار الكتب المصرية (برقم ١١٩٥ أدب) تشمل باب الحماسة . أما الكبير فما لم نهتد إلى معرفته .

ومما هو جدير بالذكر أن صاحب كشف الظنون ، وكذا البغدادى فى مقدمة خزانة الأدب ذكَرا أن للزجاجى أمالىَ ثلاثة : كبرى ، ووسطى ، وصغرى . لكنّى أثبتّ فى مقدمة نشرتى لهذه الأمالى أنها واحدة ، وأن اختلافها فى تلك الصور الثلاث إنما هو من صنع التلاميذ والرواة ، وذلك بدراستى لتلك النصوص التى تعزَى مرة إلى الصغرى ، ومرة إلى الوسطى ، وأخرى إلى الكبرى[1] .

---

(١) انظر مقدمة أمالى الزجاجى ١٦ — ١٧ .

منازل النسخ :

وضح مما سبق أنه يمكن ترتيب أصول المحققات فى درجات شتى .

١ — فأولها نسخة المؤلف ، وقد سبق حدها وتعريفها .

٢ — وتليها النسخة المنقولة منها ، ثم فرعها وفرع فرعها وهكذا .

٣ — والنسخة المنقولة من نسخة المؤلف جديرة بأن تحل فى المرتبة الأولى إذا أعوزتنا نسخة المؤلف ، وهى كثيراً ماتعوزنا .

٤ — وإذا اجتمعت لدينا نسخ مجهولات سلسلة النسب كان ترتيبها محتاجاً إلى حذق المحقق . والمبدأ العام أن تقدم النسخة ذات التاريخ الأقدم ، ثم التى عليها خطوط العلماء .

ولكننا إذا اعتبرنا بقدم التاريخ فقد نفاجأ بأن ناسخ أقدم النسخ مغمور أو ضعيف ، ونلمس ذلك فى عدم إقامته للنص أو عدم دقته ، فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوِّغاً لتقديم النسخة ، فقد نجد أخرى أحدث تاريخاً منها ، وكاتبها عالم دقيق ، يظهر ذلك فى حرصه وإشاراته إلى الأصل . فلا ريب فى تقديم هذه النسخة الأحدث تاريخاً .

وإذا اعتبرنا بخطوط العلماء على النسخة فقد توجد نسخة أخرى خالية من إشارات العلماء ، ولكنها تمتاز بأنها أصح متناً وأكمل مادة ، يظهر ذلك لدارسها وفاحصها .

وعلى ذلك فإنه يجب مراعاة المبدأ العام ، وهو الاعتماد على قدم التاريخ فى النسخ المعدة للتحقيق ، ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض فى الثقة والاطمئنان ، كصحة المتن ، ودقة الكاتب ، وقلة

الأسقاط ، أو تكون النسخة مسموعة قد أثبت عليها سماع علماء معروفين ، أو مُجازةً قد كتب عليها إجازات من شيوخ موثقين .

ومن غريب ما لحظه الأستاذ الشيخ أحمد شاكر فى تحقيقه لرسالة الشافعى وجودُ إجازة بخط الناسخ ـ وهو الربيع تلميذ الشافعى ـ ولكنها ليست إجازةَ رواية ، كالمألوف فى الإجازات ، ولكنها إجازة النّسخ ، ونصها :

« أجاز الربيع بن سليمان صاحب الشافعى نسخ كتاب الرسالة ، وهى ثلاثة أجزاء فى ذى القعدة سنة خمس وستين ومائتين ، وكتب الربيع بخطه » .

على أنّه يجدر بفاحص النسخة أن يقف طويلاً عند تاريخ النسخة . فكثير من الناسخين ينقل عبارة التاريخ التى تثبت فى العادة فى نهاية النسخة ، ينقلها كما هى ، غيرَ مراعٍ للفرق الزمنىّ بينه وبين الناسخ الأول ، فيخيل للفاحص أنه إزاء نسخة عتيقة على حين يكون هو إزاء نسخة كتبت بعدها بنحو قرنينِ من الزمان[1] . وهنا يتحكم الخط والخبرة به ، والمداد والخبرة به ، واسم الناسخ الأول والثانى ، فى تحقيق هذا التاريخ .

كيف تجمع الأصول :

لعل من البديهى أنه لا يمكن بوجه قاطع أن نعثر على جميع المخطوطات التى تخص كتاباً واحداً إلا على وجهٍ تقريبى . فمهما أجهد المحقق نفسه للحصول على أكبر مجموعة من المخطوطات فإنه سيجد وراءه معقّباً يستطيع أن يظاهر نسخاً أخرى من كتابه ، وذلك لأن الذى يستطيع أن يصنعه المحققُ ، هو أن يبحث فى فهارس المكتبات العامة ، على ما بها من قصور وتقصير ؛ وهو ليس بمستطيع أن يبحث فيها كلّها على وجه التدقيق ، فإن عددها يربى على الألف فى بلاد الشرق والغرب .

---

(١) انظر مثيل ذلك فيما سبق ص ٢٧ .

وكتاب الفيكونت فيليب دى طرازى المسمى « خزائن الكتب العربية فى الخافقين » يتيح لقارئه أن يعلم مقدار ضخامة عدد المكتبات العامة التى تناهز ألفاً وخمسمائة مكتبة(١) .

ويبقى عليه بعد ذلك المكتبات الخاصة ، وليس يمكن المحقق أن يدّعى إلماماً تاماً بما فيها ، أو يفكر فى استيعاب ما تتضمنه من نفائس المخطوطات .

فليس وراء الباحث إلا أن يقارب البحث مقاربةً مجتهدة ، بحيث يغلب على ظنه أنه قد حصّل على قدر صالحٍ مما يريد .

وكتاب بروكلمان فى تاريخ الأدب العربى ، يعد من أجمع المراجع التى عنيت بالدلالة على مواضع المخطوطات وكذلك كتاب تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان . فإذا أضاف إليها الباحث أن ينقّب بنفسه فى فهارس المكاتب العامة وملحقاتها الحديثة ، وساءل الخبراء بالمخطوطات مستدلاً على مواضعها ، أمكنه أن يقارب وأن يقع على ما تطمئن نفسه إليه .

فحص النسخ :

يواجه فاحص المخطوطة جوانب شتى يستطيع بدراستها أن يزن المخطوطة ويقدُرها قدرها .

١ — فعليه أن يدرس ورقها ليتمكن من تحقيق عمرها ، ولا يخدعَه ما أثبت فيها من تواريخ قد تكون مزيّفة . ومما يجب التنبه له أن ليست آثار العث

---

(١) ذكر أن منها فى مصر ١٦ مكتبة وفى الجزائر ٨ وفى فلسطين ٦ ولبنان ٣ وسوريا والعراق والحجاز واليمن ١٥ والمغرب الأقصى ١٠ وتونس ٧ والولايات المتحدة ٢٨٥ وألمانيا والنمسا ١٤٥ والاتحاد السوفياتى ١٢٠ وبريطانيا ٧٦ وفرنسا ٦٧ وإيطاليا ٤٨ وسويسرا ٢١ وهولندا ١٥ وبلجيكا ١٣ واليابان ٩ والدانمرك ٦ واليونان ٢ والهند ٣ وإيران ٢٠. وفى هذه المكتبات جميعا نحو ٢٦٢ مليون مجلد .

والأرضة والبلى تدلّ دلالة قاطعة على قدم النسخة ، فإننا نشاهد تلك الآثار فى مخطوطات قد لا يتجاوز عمرها خمسين عاما ، كما رأينا بعضاً من المخطوطات الحديثة يزوّرها التُّجار بطريقة صناعية حتى يبدو ورقها قديماً باليا . ويروى القفطى[1] أن ابن سينا صنع ثلاثة كتب أحدها على طريقة ابن العميد ، والثانى على طريقة الصاحب ، والثالث على طريقة الصّابى ، وأمر بتجليدها و إخلاق جلدها، لتجوز بذلك على أبى منصور الجبّان. ولاريب أن هذا التزييف قصد به المزاح ، ولكنه يدلنا على أن التاريخ يحمل فى بطونه دلائل على حدوث التزييف .

٢ — وأن يدرس المداد فيتضح له قرب عهده أو بعد عهده .

٣ — وكذلك الخط ، فإن لكل عصر نهجاً خاصاً فى الخط ونظام كتابته يستطيع الخبير الممارس أن يحكم فى ذلك بخبرته .

٤ — وأن يفحص اطّراد الخط ونظامه فى النسخة ، فقد تكون النسخة ملفّقة فيهبط ذلك بقيمتها أو يرفعها .

٥ — وعنوان الكتاب ومايحمل صدره من إجازات وتمليكات وقراءات.

٦ — كما أنه قد يجد فى ثنايا النسخة مايدل على قراءة بعض العلماء أو تعليقاتهم .

٧ — وأن ينظر إلى أبواب الكتاب وفصوله وأجزائه حتى يستوثق من كمال النسخة وصحة ترتيبها . وكثير من الكتب القديمة يلتزم نظام (التعقيبة) ، وهى الكلمة التى تكتب فى أسفل الصفحة اليمنى غالباً لتدل على بدء الصفحة التى تليها ، فبتتبع هذه التعقيبات يمكن الاطمئنان إلى تسلسُل الكتاب .

٨ — وأن ينظر فى خاتمة الكتاب لعله يتبين اسم الناسخ وتاريخ النسخ وتسلسل النسخة .

هذه هى أهم الجوانب الجديرة بعناية الفاحص ، وقد يجد أموراً أخرى تعاونه على تقدير النسخة ، فلكل مخطوطٍ ظروف خاصّة تستدعى دراسة خاصة.

---

(١) إخبار العلماء ٢٧٥ .

التحقيق

هذا هو الاصطلاح المعاصر[1] الذى يقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة .

فالكتاب المحقق هو الذى صح عنوانه ، واسم مؤلفه ، ونسبة الكتاب إليه ، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التى تركها مؤلفه .

وعلى ذلك فإن الجهود التى تبذل فى كل مخطوط يجب أن تتناول البحث فى فى الزوايا التالية .

١ — تحقيق عنوان الكتاب .

٢ — تحقيق اسم المؤلف .

٣ — تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

٤ — تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقارباً لنص مؤلفه .

وبديهى أن وجود نسخة المؤلف ـ وهو أمر نادر ولاسيا فى كتب القرون الأربعة الأولى ـ لا يحوجنا إلى مجهود إلا بالقدر الذى نتمكن به من حسن قراءة النص . نظراً إلى ما قد يوجد فى الخط القديم من إهمال النقط والإعجام ، ومن إشارات كتابيه لا يستطاع فهمها إلا بطول الممارسة والإلف . وهذا الأمر يتطلب عالما فى الفن الذى وضع فيه الكتاب ، متمرساً بخطوط القدماء .

---

(١) أصل التحقيق من قولهم : حقق الرجل القول: صدقه ، أو قال هو الحق . والجاحظ يسمى العالم المحقق «محقا» ، جاء فى رسالة فصل ما بين العداوة والحسد . من رسائل الجاحظ بتحقيق عبد السلام هارون ١ : ٣٣٨ ـ ٣٣٩ : « إنه لم يخل زمن من الأزمان فيما مضى من القرون الذاهبة إلا وفيه علماء محقون قرءوا كتب من تقدمهم ودارسوا أهلها » ثم قال : « واتخذهم المعادون للعلماء المحقين عدة » .

والإحقاق : الإثبات ، يقال أحققت الأمر إحقاقا ، ا إذا أحكمته وصححته » .

وبهذه المناسبة أذكر أن إهمال النقط والإعجام قد امتد شيء منه إلى قرون متأخرة، فالناظر فى خط ابن حجر - وهو من علماء القرن التاسع - يرى هذا الإهمال بوضوح تام.

تحقيق العنوان :

وليس هذا بالأمر الهيّن، فبعض المخطوطات يكون خالياً من العنوان : (١) إما لفقد الورقة الأولى منها. (٢) أو انطماس العنوان. (٣) وأحياناً يثبت على النسخة عنوان واضح جلي ولكنه يخالف الواقع : (ا) إما بداعٍ من دواعى التزييف، (ب) وإما لجهل قارئٍ ما وقعت إليه نسخة مجردة من عنوانها فأثبت ما خاله عنوانَها.

١ - فيحتاج المحقق فى الحالة الأولى إلى إعمال فكره فى ذلك بطائفة من المحاولات التحقيقية، كأن يرجع إلى كتب المؤلفات كابن النديم، أو كتب التراجم، أو أن يتاح له الظفر بطائفة منسوبة من نصوص الكتاب مضمنة فى كتاب آخر، أو أن يكون له إلف خاص أو خبرة خاصة بأسلوب مؤلف من المؤلفين وأسماء ما ألف من الكتب، فتضع تلك الخبرة فى يده الخيط الأول للوصول إلى حقيقة عنوان الكتاب.

٢ - والانطماس الجزئى لعنوان الكتاب مما يساعد كثيراً على التحقُّق من العنوان الكامل متى وضح معه فى النسخة اسم المؤلف، فإن تحقيقه موكول إلى معرفة ثَبَت مصنفات المؤلف وموضوع كل منها متى تيسَّر ذلك.

٣ - وأما التزييف المتعمد فيكون بمحو العنوان الأصيل للكتاب وإثبات عنوان لكتاب آخر أجلّ قدراً منه ليلقى بذلك رواجاً، أو يكون ذلك مطاوعةً لرغبة أحد جُمّاع الكتب. وقد ينجح المزيف نجاحاً نسبياً بأن يقارب ما بين

خطه ومداده وخط الأصل ومداده فيجوز هذا على من لا يصطنع الحذر والريبة في ذلك .

وأما التزييف الساذج فمنشؤه الجهل ، فيضع أحد الكتاب في صدر الكتب الأغفال عنواناً يخيل إليه أنه هو العنوان الأصيل .

تحقيق اسم المؤلف :

إن كل خطوة يخطوها المحقق لا بد أن تكون مصحوبة بالحذر ، فليس يكفي أن نجد عنوان الكتاب واسم مؤلفه في ظاهر النسخة أو النسخ لنحكم بأن المخطوطة من مؤلفات صاحب الاسم المثبت ، بل لا بد من إجراء تحقيق علمي يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادق النسبة إلى مؤلفه .

وأحياناً تفقد النسخة النص على اسم المؤلف ، فمن العنوان يمكن التهدي إلى ذلك الاسم ، بمراجعة فهارس المكتبات ، أو كتب المؤلفات ، أو كتب التراجم التي أخرجت إخراجاً حديثاً وفهرست فيها الكتب ، كمعجم الأدباء لياقوت ، أو غير ذلك من الوسائل العلمية .

على أن اشتراك كثير من المؤلفين في عنوانات الكتب يحملنا على الحذر الشديد في إثبات اسم المؤلف المجهول ، إذ لا بد من مراعاة اعتبارات تحقيقية ، ومنها المادة العلمية للنسخة ، ومدى تطويعها لما يعرفه المحقق عن المؤلف وحياته العلمية وعن أسلوبه وعن عصره .

والمحقق إذا عثر على طائفة معقولة من الكتاب منسوبة إلى مؤلف معين في نقل من النقول ، كان ذلك مما يؤيد ما يرجحه أو يقطع به في ذلك .

وأحياناً تدل المصطلحات الرسمية في الكتاب على مايوجهنا إلى تعيين عصر المؤلف ، يظهر ذلك لمن قرأ شيئاً من هذه المصطلحات في صبح الأعشى للقلقشندي ،

والتعريف بالمصطلح الشريف لابن فضل الله العمرى[1] .

وقد يعترى التحريف والتصحيف أسماء المؤلفين المثبتة فى الكتب ، فالنصرى قد يصحف بالبصرى ، والحسن بالحسين ، والخراز بالخزاز ، وكل أولئك يحتاج إلى تحقيق لا يكتفى فيه بمرجع واحد ، فقد يكون ذلك المرجع فيه عين ذلك التصحيف أو تصحيف آخر أقسى منه ، فليس هناك بد من اجتلاب الطُّمأنينة فى ذلك بالبحث العلمى الواسع .

وما قيل فى تزييف العناوين يقال أيضاً فى تزييف أسماء المؤلفين ، لذلك لم يكن بد من أن يتنبه المحقق لهذا الأمر الدقيق .

تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه :

وليس بالأمر الهين أن نؤمن بصحة نسبة أى كتاب كان إلى مؤلفه ، ولا سيما الكتبُ الخاملة التى ليست لها شهرة ، فيجب أن تعرض هذه النسبة على فهارس المكتبات والمؤلفات الكتبية وكتب التراجم ، لنستمد منها اليقين بأن هذا الكتاب صحيح الانتساب .

وقديماً تكلم الناس فى كتاب العين المنسوب إلى الخليل . وقد ساق السيوطى فى المزهر[2] نصوص العلماء وأقوالهم فى القدح فى نسبة هذا الكتاب ، ويكادون يجمعون أن الخليل وضع منهجه ورسمه ، وأن العلماء حَشَوه من بعده .

وقد ذكر السيرافى فى كتابه أخبار النحويين البصريين[3] أن الخليل

---

(١) طبع فى مطبعة العاصمة سنة ١٣١٢ فى ٢٤٠ صفحة .
(٢) المزهر ١ : ٨٦ — ٩٢ .
(٣) ص ٣٨ نشرة فريتس كرنكو .

« عمل أول كتاب العين » .

والذى نبه العلماء إلى ذلك دراستهم للكتاب ، وتأدِّيهم إلى أن مثل هذا التأليف لا يصح أن ينسب إلى رجل قارب الغاية فى الفضل مثل الخليل .

فمعرفة القدر العلمى لمؤلف مما يسعف فى التحقق بنسبة الكتاب .

على أن بعض المؤلفين تتفاوت أقدارهم العلمية وتختلف اختلافا ظاهراً بتفاوت أعمارهم ، وباختلاف ضروب التأليف التى يعالجونها ، فنجد المؤلف الواحد يكتب فى صدر شبابه كتابا ضعيفاً ، فإذا علَتْ به السنُّ وجدتَ بوناً شاسعاً بين يومَيه . وهو كذلك يكتب فى فن من الفنون قويًّا مُتقِنا ، على حين يكتب فى غيره وهو من الضعف على حال. فلا يصح أن يجعل هذا القياسُ حاسماً باطراد ، فى تصحيح نسبة الكتاب .

وتعَدّ الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس فى تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفها ، فالكتاب الذى تُحْشَد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر مؤلفه الذى نسب إليه جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف ، ومن أمثلة ذلك كتاب نسب إلى الجاحظ ، وعنوانه « كتاب تنبيه الملوك والمكايد » ، ومنه صورة مودعة بدار الكتب المصرية برقم ٢٣٤٥ أدب . وهذا الكتاب زيف لاريبَ فى ذلك ؛ فإنك تجد من أبوابه باب « نكت من مكايد كافور الإخشيدى » و« مكيدة توزون بالمتقى لله » . وكافور الإخشيدى كان يحيا بين سنتى ٢٩٢ و ٣٥٧ والمتقى لله كان يحيا سنتى ٢٩٧ و ٣٥٧ . فهذا كله تاريخ بعد وفاة الجاحظ بعشرات من السنين . وأعجب من ذلك مقدمة الكتاب التى لا يصح أن ينتمى إلى قلم الجاحظ وهذا صدرها : « الحمد لله الذى افتتح بالحمد كتابا ، وفتح للعبد إذا وافا (وافى) إليه بابا، قَسَم بين خليقته فطوِّروا أطواراً وتحزبوا أحزابا وأنفذ فيهم سهمه وأمضى فيهم حكمه وجعل لكل شىء أسباباً ، فهم دائرون

فى دائرة إرادته لا يستطيعون عنها انقلاباً ، داهشون فى بدائع حكمته ، ومشيئته ، و إرادته ، يعز من يشاء ويرزق من يشاء . . » .

وليس هذا الأسلوب بحاجة إلى التعليق ، كما أن الكتاب ليس بحاجة إلى أن نسهب فى نفى نسبته إلى أبى عثمان الجاحظ .

تحقيق متن الكتاب :

ومعناه أن يؤدِّى الكتابُ أداء صادقا كما وضعه مؤلفه كمًّا وكيفاً بقدر الإمكان ، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوباً هو أعلى منه ، أو نُحِلّ كلمة صحيحة محل أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها ، أو أجمل ، أو أوفق ، أو ينسب صاحب الكتاب نصا من النصوص إلى قائل وهو مخطئ فى هذه النسبة فيبدل المحقق ذلك الخطأ و يحل محله الصواب ، أو أن يخطئ فى عبارة خطأ نحويا دقيقاً فيصحح خطأه فى ذلك ، أو أن يوجز عبارته إيجازاً مخلا فيبسط المحقق عبارته بما يدفع الإخلال .

ليس تحقيق المتن تحسيناً أو تصحيحاً ، و إنما هو أمانة الأداء التى تقتضيها أمانة التاريخ ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف ، وحكم على عصره و بيئته ، وهى اعتبارات تاريخية لها حرمتها ، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حقّ المؤلف الذى له وحده حق التبديل والتغيير .

وإذا كان المحقق موسوماً بصفة الجرأة فأجدِرْ به أن يتنحى عن مثل هذا العمل ، وليدَعْه لغيره ممن هو موسوم بالإشفاق والحذر .

إن التحقيق نتاج خلق ، لا يقوى عليه إلا من وهب خلتين شديدتين : الأمانة والصبر ، وهما ما هما ! !

وقد يقال : كيف نترك ذلك الخطأ يشيع ، وكيف نعالجه ؟ . .

فالجواب أن المحقق إن فطن إلى شيء من ذلك الخطأ نبه عليه في الحاشية أو في آخر الكتاب و بيّن وجه الصواب فيه . وبذلك يحقق الأمانة ، و يؤدي واجب العلم .

أما الشواهد من القرآن الكريم فلما لها من تقدير ديني لابد أن توضع في نصابها . وقد كشفت في أثناء تحقيقي لكتاب الحيوان عن تحريفات كثيرة لم أستطع إلا أن أردها إلى أصلها . ومن أمثلة ذلك في الجزء الرابع ص ٧ : « فلما أتوا على وادى النمل » وهي « حتى إذا أتوا » . وفي ص ١٥٩ : « على أن لا أقول على الله إلا الحق فأرسل معي بني إسرائيل » وهي « إلا الحق قد جئتكم ببينة من ربكم فأرسل معي بني إسرائيل » . وفي ص ١٦٠ : « يا موسى أقبل ولاتخف إنك من الآمنين » وهي « ياموسى لاتخف إني لايخاف لدى المرسلون » وفي الجزء الخامس ص ٣٢ : «إني مبتليكم بنهر» وهي « إن الله مبتليكم بنهر» . وفي ص ٩٣ : « هو الذي جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً » والوجه إسقاط « هو » . وفي ص ١٣٧ : « وأنهار من ماء غيرآسن » والوجه إسقاط الواو . وفي ص ٥٤٤ : « ثم اسلكي سبل ربك » وإنما هي « فاسلكي سُبلَ ربك » . وفي ص ٥٤٧ في بعض النسخ « فلما جاء أمرنا وفار التنور » وفي بعضها : « ولما جاء » وكلاهما تحريف ، وإنما هي « فإذا جاء أمرنا » . إلى غيرها كثير .

ومن عجب أن يشيع هذا التحريف القرآني في كتاب معروف مثل كتاب الحيوان ولا يتصدى له من يصلحه في خلال هذه القرون المتطاولة . وفي ذلك يصدق المثل القائل : « يؤتى الحذر من مأمنه ! » .

وجاء في كتاب الجواري للجاحظ في مجموعة داماد : « ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلا » ، وهي « إنه كان فاحشة وساء سبيلا » .

ومما عثرت عليه في مخطوطات تهذيب اللغة للأزهري من التصحيف

القرآنى ما جاء فى مادة (وقى) : « مالكم من الله من واق » وهى « مالهم من الله من واق » . وفى مادة (فوق) : « ما ينظرون إلا صيحة مالها من فواق » وهى « وما ينظر هؤلاء إلا صيحة واحدة مالها من فواق » .

وفى مخطوطات كتاب سيبويه ونسخة المطبوعة فى ثلاث طبعات[1] : « والذاكرين الله كثيراً والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات » وصوابها « والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذكرات » .

وإنما أسهبت فى تلك الأمثلة لأنبه على أمرين :

أما أحدهما فأنه يجب أن يستشعر المحقق الحذر الكامل فى تحقيق الآيات القرآنية ، وألا يركن إلى أمانة غيره فى ذلك مهما بلغ قدره .

وأما الآخر فأن التزمُّت فى إبقاء النصّ القرآنى المحرّف فى الصلب كما هو ، فيه مزلة للأقدام ، فإنّ خطر القرآن الكريم يَجِلُّ عن أن نجامل فيه مخطئاً ، أو نحفظ فيه حقّ مؤلِّف لم يلتزم الدقة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر .

ومع ذلك فإنّنا نرى بعض المتزمتين الغالين يذهب إلى التزام الأمانة الصارمة فى أداء النصّ القرآنى الخاطىء يؤدّيه كما وقع من مؤلّفه . والمسألة خلافية قديمة بسطها ابن كثير فى كتابه اختصار علوم الحديث[2] . ونصه ما يلى :

وأمّا إذا لحن الشيخ فالصواب أن يرويه السامع على الصواب ، وهو محكىٌّ عن الأوزاعى وابن المبارك والجمهور . وحكى عن محمد بن سيرين وأبى معمر عبد الله بن سخبرة أنهما قالا : يرويه كما سمعه من الشيخ ملحوناً . قال ابن الصلاح : وهذا غلوٌّ فى مذهب اتّباع اللفظ . وعن القاضى عياض : أنّ الذى

---

(١) انظر طبعة بولاق ١ : ٣٧ وكذا طبعة باريس ٢٩ وطبعة الهند .

(٢) هو الذى طبع مشروحاً باسم الباعث الحثيث . انظر ص ١٦٢ — ١٦٣ .

استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم ولا يغيّروها في كتبهم ، حتّى في أحرفٍ من القرآن استمرت الرواية فيهاعلى خلاف التلاوة ، ومن غير أن يجىء ذلك في الشواذّ ، كما وقع في الصحيحين والموطّأ ، لـكن أهل المعرفة منهم ينبّهون على ذلك عند السماع وفي الحواشي .

ثم قال : « وعن عبد الله بن أحمـــد بن حنبل أن أباه كان يصلح اللحن الفاحش ويسكُت عن الخفيّ السهل » .

فالمسألة قديمة جدًّا مردُّها إلى الأمانة ، وهي متحقِّقة في المذهبين إذا نبه المصحح على ما كان عليه الأصل الذي صححه ، ممـا هو واضح الخطأ .

واختبار النصوص القرآنية لا يكفي فيها أن نرجع إلى المصحف المتداول ، بل لابد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات وكتب التفسير . ففي كتب القراءات يرجع المحقق إلى كتب القراءات السبع ، ثم العشر ثم الأربع عشرة ثم كتب القراءات الشاذة . وفي كتب التفسير يلجأ إلى تلك التي تعنى عناية خاصة بالقراءات كتفسيرالقرطبي وأبي حيان . ولك يجدر أن ينسب المحقق كل قراءة تـكون مخالفة لقراءة الجمهور .

وأما نصوص الحديث فإنها يجب أن تختبر بعرضها على مراجـع الحديث لقراءة نصها وتخريجها إن أمـكن التخريج . وتعدُّد رواياتِ الحـــديث يدفعنا إلى أن نحمِّل المؤلِّف أمانةَ روايته ، فنبقيها كما كتبها المؤلف إذا وصلنـا إلى يقين بأنّه كتبها كذلك ، ولندعْ للتعليق ما يدلُّ على ضعف روايته أو قوتها .

وهذا أيضاً هو واجب المحقق إزاء كل نص من النصوص المضمنة ، من الأمثال والأشعار ونحوها ، يجب أن يتّجه إلى مراجعها ليستعين بها في قراءة النص وتخريجه إن أمـكن التخريج . ومع ذلك يجب أن نحترم رواية المؤلف

إذا أيقنّا أن ما فى النسخة هو ما قصده المؤلف وأراده ، ولا سيما إذا كان يبنى على تلك الرواية حكما خاصاً . فهذا قيد شديد يحرّم على المحقق أن يتناول النص بتغيير أو تبديل .

وهذه الضروب الثلاثة من النصوص هى أخطر ما يجب فيه الدقة والحرص والتريث ، وليس معنى ذلك أن نستهين بغيرها ، ولكن معناه أن نبذل لها من اليقظة ، ونستشعر لها من الحرص ، ما يعادل خطرها البالغ .

خطر تحقيق المتن :

عرفت إذن أن التحقيق أمر جليل ، وأنه يحتاج من الجهد والعناية إلى أكثر مما يحتاج إليه التأليف . وقديماً قال الجاحظ(١) : « ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرِّ اللفظ وشريف المعانى أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام » .

مقدمات تحقيق المتن :

هناك مقدمات رئيسية لإقامة النص ، فمنها :

١ — التمرس بقراءة النسخة ، فإن القراءة الخاطئة لاتنتج إلا الخطأ . وبعض الكتابات يحتاج إلى مراس طويل وخبرة خاصة ، ولاسيما تلك المخطوطات التى لا يطّرد فيها النقط والإعجام ، وكذلك تلك المخطوطات التى كتبت بقلم أندلسى أو مغربى ، ولهذا الخط صوره الخاصة ونقطه الخاص ، بل رسمه الخاص . قال الشيخ نصر الهورينى(٢) : « وكذلك أهل الأندلس يكتبون فى غير المصحف

---

(١) الحيوان ١ : ٧٩ .
(٢) المطالع النصرية ١١٠ .

الألف الحشوية المالة بالياء ، كما يدل له قول القاموس : «بُنيل بضم الباء وكسر النون جد مسلم بن محمد الشاعر الأندلسى . والأصح أنه ممال ، ولكنهم يكتبونه بالياء اصطلاحا » .

ولكلِّ كاتبٍ من الكتّاب طريقةٌ خاصة تستدعى خبرةً خاصة كذلك ، فبعضهم يقارب بين رسمى الدال واللام ، أو بين رسمى الغين والفاء ، فلا يفطن للفصل بينهما إلا الخبير . كما أنّ كثيراً من الكتاب الأقدمين يكتبون على طريقة خاصة بهم فى الرسم الإملائى ، وهذا يحتاج إلى خبرة خاصة تكتسب بالمرانة وبالرجوع إلى كتب الرسم . ومن أجمع الكتبِ فى ذلك « المطالع النصرية » للشيخ نصر الهورينى .

والنَّقط تختلف طرائقه فى الكتابة المشرقية والكتابة المغربية ؛ ففى الأخيرة تنقط الفاء بنقطة من أسفلها ، والقاف بنقطة واحدة من أعلاها .

وفى الكتابات القديمة توضع بعض العلامات لإهمال الحروف ، فبعضهم يدل على السين المهملة بنقط ثلاث من أسفلها ، إما صفًّا واحداً وإما صفَّين ، وبعضهم يكتب سيناً صغيرة (س) تحت السين ، ويكتبون حاء (ح) تحت الحاء المهملة . ومن الكتاب من يضع فوق المهمل أو تحته همزة صغيرة (ء) ومنهم من يضع خطاً أفقياً فوقه (—) ومنهم من يضع رسماً أفقياً كالهلال (◡) ومنهم من يضع علامة شبيهه بالرقم (٧) . وفى بعض الكلمات التى تقرأ بالإهمال والإعجام معاً قد ينقط الحرف من أعلى ومن أسفل معاً ، وذلك مثل « التسميت » و « التشميت » أى تشميت العاطس ، يضعون أحياناً فوق السين نقطاً ثلاثاً وتحتها كذلك ، إشارة إلى جواز القراءتين . و « المضمضة » و « المصمصة » تكتب بنقطة فوق الضاد وأخرى تحتها ، تجويزاً لوجهى القراءة .

وفى الإعجام — أى الشكل والضبط — يحتاج المحقق كذلك إلى خبرة

خاصة ، وهذا هو الذى كان يسميه أبو الأسود « النقط » . قال أبو الأسود لكاتبه القيسى : « إذا رأيتنى قد فتحت فمى بالحرف فانقط نقطة على أعلاه ، وإن ضممت فمى فانقط نقطة بين يدَى الحرف ، وإن كسرت فمى فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن أتبعت ذلك شيئاً من غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين »

فهذه طريقة أبى الأسود يراها القارئ فى المصاحف العتيقة .

ومما يلحق بالضبط القَطعة ، أى الهمزة ، وهى صورة رأس عين توضع فوق ألف القطع ، أو على الواو والياء المصورتين بدلا من الألف ، أو فى موضع ألف قد حذفت صورتها مثل ماء وسماء . وفى الكتابة القديمة كثيراً ما تهمل كتابتها فتلتبس ماء بكلمة « ما » وسماء بالفعل « سما » . والهمزة المكسورة تكتب أحياناً تحت الحرف وتكتب أحياناً فوقه .

والمدة ، وهى السحبة التى فى آخرها ارتفاع ، قد ترد فى الكتابة القديمة فيما لم نألفه ، نحو « مآ » التى نكتبها ماء بدون مدة .

والشدة ، وهى رأس الشين ، نجدها فى الكتابة القديمة حيناً فوق الحرف ، وآناً تحته إذا كانت مقرونة بالكسرة . ونجد خلافاً فى كتابتها مع الفتحة فأحياناً توضع الفتحة فوق الشدة ، وأحياناً تكتب الفتحة تحت الشدة هكذا (ـــّ) فيتوهم القارئ أنها كسرة مع الشدة ، مع أن وضع الكسرة تحت الشدة وفوق الحرف أمر لا يكاد يوجد فى المخطوطات العتيقة . والضمة يضعها المغاربة تحت الشدة ، وفى كثير من الكتابات القديمة توضع الشدة على الحرف الأول من الكلمة إذا كان مدْغماً فى آخَر من نهاية الكلمة السابقة مثل « بل ر ّان » ، « يقول أهلكتَ مالاً لَّو قَنِعت به » .

والشدة فى الكتابة المغربية تكتب كالعدد (٧) شديدة التقويس . وقد عثرت على مخطوط أندلسى عتيق هو كتاب العققة والبررة لأبى عبيدة ، وقد

التزم فيه كاتبه وضع الحركات تحت النقط هكذا (مُصْـعَـنَـةً) ، أى مُضْغَةً .

وفى النسخة المغربية من كتاب المحتسب لابن جنى (٧٨ قراءات دار الكتب) وجدت الشدة توضع مشابهة للعدد (٧) فوق الحرف للدلالة على الشدة والفتحة ومشابهة للعدد (٨) فوقه للدلاله على الشدة والضمة . أما الشدة والكسرة فيعبر عنهما بالرسم (٨) لكن تحت الحرف .

وتخفيف الحرف ، أى مقابل تشديده ، يرمز إليه أحياناً بالحرف (خ) أو بإشارة (خف) إشارة إلى الخفة .

وهناك بعض الإشارات الكتابية ، ومنها علامة الإلحاق التى توضع لإثبات بعض الأسقاط خارج سطور الكتاب . وهى فى غالب الأمر خط رأسى يرسم بين الكلمتين يعطف بخط أفقى يتجه يميناً أو يساراً إلى الجهة التى دوّن فيها السقط هكذا (⌉) أو (⌈) وبعضهم يمد هذه العلامة حتى تصل إلى الكتابة الملحقة التى يكتب إلى جوارها كلمة «صح» ، أو «رجع» ، أو «أصل» . وبعض النسّاخ يكتب مايريد إلحاقه بين الأسطر فى صلب الكتاب .

وهناك علامة التمريض ، وهى صاد ممدودة « صـ » توضع فوق العبارة التى هى صحيحة فى نقلها ولكنها خطأ فى ذاتها ، وتسمى هذه العلامة أيضاً علامة التضبيب .

قال السيوطى فى تدريب الراوى [1] : « ويسمى ذلك ضبة لكون الحرف مقفلا بها لا يتجه لقراءة ، كضبة الباب يقفل بها » .

وعلامة التثليث اللغوى ، وهى (ث) توضع فوق الكلمة اقتباساً من كلمة التثليث . وجدتها فى مخطوطة الاشتقاق لابن دريد .

وأحياناً يوضع الحرف (ض) فى وسط الكلام ، إشارة إلى وجود بياض فى الأصل المنقول عنه . وجدته فى نسخة من جمهرة ابن حزم .

(١) تدريب الراوى ، شرح تقريب النواوى ص ١٥٦ . طبع الخيرية سنة ١٣٠٧ .

وكذلك الحرف (ء) رأس العين ، إشارة إلى « لعله كذا » : وجدته في هامش بعض مخطوطات الجمهرة . وقد يكتب الحرف (ظ) في الهامش أيضاً إشارة إلى كلمة « الظاهر » . وتوضع (ك) في بعض الهوامش إشارة إلى أنه « كذا في الأصل » .

وإذا كان هناك خطأ ناشئ من زيادة بعض الكلمات فإنهم يشيرون إلى الزيادة بخط يوضع فوق الكلام منعطفاً عليه من جانبيه بهذا الوضع (‾) وأحياناً توضع الزيادة بين دائرتين صغيرتين (° °) أو بين نصفي دائرة (( )) وأحياناً توضع كلمة « لا » ، أو «من» ، أو « زائدة » فوق أول كلمة من الزيادة ثم كلمة « إلى » فوق آخر كلمة منها .

وفي التقديم والتأخير توضع فوق الكلمتين أو العبارتين (١) و (١) . وجدت بخط مُغُلطاي على هامش الاشتقاق (سنة ١ ومائة أحدى ١) أي سنة إحدى ومائة . أو يوضع الحرفان (خ) و (ق) أي تأخير وتقديم . أو (م) (م) أي مقدم ومؤخر .

وكذلك الأرقام تحتاج إلى خبرة خاصة ، وهذه صورة الأرقام التي ترد في بعض المخطوطات القديمة (١٢٣٤٥٦) وهي (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦). وأحياناً تكتب الاثنان والأربعة والخمسة هكذا (٢ ٤ ٥) .

وهناك رموز واختصارات لبعض الكلمات أو العبارات نجدها في المخطوطات القديمة ولا سيما في كتب الحديث .

وهذا مما سبق به أسلافنا العرب ، أو علماء العجم المتأخرون ، وقلدهم في ذلك الفرنجة [١] :

ثنا = حدثنا .

---

(١) انظر المطالع النصرية ٢٠٠ — ٢٠٢ وتدريب الراوي ١٥٧ — ٢٠٧ وقواعد التحديث للقاسمي .

ثنى = حدثنى .

نا = حدثنا ، أو أخبرنا .

دثنا = حدثنا .

أنا = أنبأنا ، أو أخبرنا .

أرنا = أخبرنا ، فى خط بعض المغاربة .

أخ نا = أخبرنا ، فى خط بعض المغاربة .

أبنا = أخبرنا .

قثنا = قال حدثنا .

ح = تحويل السند فى الحديث .

صلعم = صلى الله عليه وسلم . ⎫
ص م = صلى الله عليه وسلم . ⎬ وكتابة هذه الثلاثة مكروهة عند الفقهاء . وقد استعملها العجم .
ع م = عليه السلام . ⎭

رضى = رضى الله عنه .

المص = المصنِّف بكسر النون .

ص = المصنَّف بفتح النون ، أى المتن .

ش = الشرح .

الش = الشارح .

س = سيبويه .

أيض = أيضاً .

لا يخ = لا يخفى . العجم فى الكتب العربية .

الظ = الظاهر .

مم = ممنوع . العجم فى الكتب العربية .

م = معتمد ، أو معروف ، استعمل الأخيرة صاحب القاموس ومن بعده .

إلخ = إلى آخره .

اهـ = انتهى ، أو إلى نهايته .

ع = موضع ، استعمله صاحب القاموس ومن بعده .

ج = جمع » » » » » .

جج = جمع الجمع » » » » .

ججج = جمع جمع الجمع ، استعمله صاحب القاموس ومن بعده .

د = بلد » » » » » .

ح = أبو حنيفة ، أو الحلبي .

حج = ابن حجر الهيثمي في كتب الشافعية .

م ر = محمد الرملي .

ع ش = علي الشبراملسي .

ز ى = الزيادي .

ق ل = القليوبي .

شو = خضر الشوبري .

س ل = سلطان المزاحي .

ح ل = الحلبي .

ع ن = العنانى .

ح ف = الحفني .

اط = الإطفيحي .

م د = المدابغي .

ع ب = العُبـاب .

سم = ابن أم قاسم العبادى .

ح = حينئذ ، فى غير كتب الحديث وكتب الحنفية .

ح = الحلبى عند الحنفية .

٢ ـ والثانى من مقدمات التحقيق هو التمرس بأسلوب المؤلف ، وأدنى صُوَرِه أن يقرأ المحقق المخطوطة المرّةَ تلو المرّة ، حتى يخبر الاتجاه الأسلوبى للمؤلف ، و يتعرّف خصائصه ولوازمه ، فإن لـكل مؤلف خصيصة فى أسلوبه ، ولازمة من اللوازم اللفظية أو العبارية ، كما أن لـكل مؤلف أعلاماً خاصة تدور فى كتاباته ، وحوادثَ يديرُها فى أثنائها .

وأعلى صور التمرّس بأسلوب المؤلف أن يرجع المحقِّق إلى أكبر قدرٍ مستطاع من كتب المؤلف، ليزداد خبرةً بأسلوبه و يستطيع أن يوجد ترابطاً بين عباراته فى هذا الـكتاب وذاك . ومعرفةُ ذلك مما يعين فى تحقيق المتن ، والتهدى إلى الصواب فيه .

٣ ـ وأمر ثالث ،وهو الإلمام بالموضوع الذى يعالجه الـكتاب حتى يمكن المحقق أن يفهم النص فهماً سليما يجنِّبه الوقوع فى الخطأ حين يظن الصواب خطأً فيحاول إصلاحه ، أى يحاول إفساد الصواب !

وهذا إنما يتحقق بدراسة بعض الـكتب التى تعالج الموضـوع نفسه أو موضوعاً قريباً منه ، ليستطيع المحقق أن يعيش فى الأجواء المطابِقة أو المقارِبة ، حتى يكون على بصيرة نافذة .

٤ ـ فإذا اجتمع لدى المحقق أقصى ما يمـكن جمعه من المخطوطات ، واستطاع قراءتها قراءةً سليمة ، وعرف أسلوب المؤلف ، وألمّ إلماما كافياً

بموضوع الكتاب ، استطاعَ أن يمضى فى التحقيق مستعيناً بالمراجع العلمية التى يمكن تصنيفها على الوجه التالى :

(١) كتب المؤلف نفسه مخطوطها ومطبوعها

(ب) الكتب التى لها علاقة مباشرة بالكتاب ، كالشروح والمختصرات والتهذيبات . فنسخة الشرح هى من جهةٍ نسخة أخرى من الكتاب . كما أن الشروح تُقيِّد النصوص بضبطها أحياناً ، وتتكفل ببيان غوامضها ، وهو أمرٌ له قيمته فى مكمِّلات التحقيق .

ويليها فى ذلك نسخة المختصر أو التهذيب ، فإنّ كلاً منهما تلقى ضوءاً لا يستهان به فى تحقيق النص . ومن البديهىّ أن يرجع المحقق إلى الأصول المخطوطة لتلك المراجع ما أمكنه ذلك ، وألاّ يعتمد على المطبوعات الخالية من الروح العلمية المحقِّقة .

(حـ) وهناك ضربٌ آخر من الكتب التى لها علاقة مباشرة بالكتاب ، وهى الكتب التى اعتمدت فى تأليفها اعتماداً كبيراً على الكتاب ، وهذه كثيراً ما تحتفظ بالنص الأصلى للكتاب الأول . فكتاب عيون الأخبار لابن قتيبة من الكتب التى إعتمدت على كتاب الحيوان للجاحظ ، ولا سيّما فى كلام ابن قتيبة على الحيوان . والكتاب نفسُه من الكتب التى اعتمدت على كتاب « البيان والتبيين » ، ولا سيما فى كتاب الزهد ونصوص الخطب والوصايا . ولعل السر فى ذلك أن الجاحظ كان قد أجاز ابن قتيبة برواية بعض كتبه[١] . وكانت حياة ابن قتيبة بين سنتى ٢١٣ ، ٢٨٦ .

(د) ويليها الكتب التى استقى منها المؤلف . فإذا تهدَّى المحقق إلى المنابع التى يستمدُّ منها المؤلف تأليفه كان ذلك معواناً له على إقامة النص . وبعض

(١) انظر عيون الأخبار ٣ : ١٩٩ ، ٢١٦ ، ٢٤٩ .

المؤلفين القدماء ينصّون فى كتبهم على المصادر التى استقَوْا منها ، كما فعل ابن فارس فى مقدمة مقاييس اللغة ، وابن منظور فى مقدمة لسان العرب ، والسُّيوطى فى مقدمة « بغية الوعاة » ، وابن حجر فى مقدمة « تهذيب التهذيب » .

و بعضهم يعتمد اعتماداً كليا على مؤلف آخر ، ولكنه لا ينص على الأخذ إلاّ أحياناً قليلة ، كما فعل التبريزى فى نقله معظم شرحه للحماسة عن شرح المرزوقى . والذى يوازن بين الشرحين يسترعى نظره التقاربُ الشديد بين عبارات التفسير واتجاهاته، ثم لا يرتاب أن التبريزى كان فى جمهور شرحه كلاًّ على المرزوقى.

ومن عجب أن التبريزى مع ذلك ينعَى على هؤلاء الذين يهملون نسبةَ أقوال العلم إلى أصحابها ، فيقول فى تفسير الشطر الثالث من الحماسية ٨٩ : « قال المرزوقى : وذكر بعض المتأخِّرين ــ يعنى ابن جنى ــ ولم ينصفه حيث لم يسمه فى كتابه ... » .

وكما صنع التبريزى ذلك فى شرحه للحماسة صنع فى شرحه للقصائد العشر ، إذ اعتمد اعتماداً كبيراً على ابن الأنبارى فى شرحه للمعلّقات .

(هـ) الكتب المعاصرة للمؤلف ، التى تعالج نفس الموضوع ، أو موضوعاً قريباً منه .

(و) المراجع اللغوية ، وهى المقياس الأول الذى تسبَر به صحة النص ، فأحياناً يحكم المحقق العجلانُ أنّ فى النص تحريفاً وما به من بأس ، وهو حين يرجع إلى كتب اللغة تُفتيه بصواب ما خاله غيرَ الصواب . ولا يكفى لذلك ضرب واحد من المراجع اللغوية .

ويمكننا أن نقسم المراجع اللغوية إلى الضروب التالية :

١ ـــ معاجم الألفاظ ، وأعلاها لسان العرب لابن منظور ، وتاج العروس للزبيدى . ومنها معاجم المفردات الطبية ، كالمفردات لابن البيطار ، وتذكرة داود الأنطاكى ، ومن المعاجم الحديثة فى ذلك معجم الحيوان للمعلوف ، والنبات

لأحمد عيسى . ومنها معاجم المصطلحات العلمية كمفاتيح العلوم للخوارزمى ، وكليات أبى البقاء ، وأوسعها جميعاً كتاب « كشاف اصطلاحات الفنون » .

وقد وضع بعض فضلاء المستشرقين معاجم استدركوا بها على المعاجم القديمة ، ومنها المعجم دوزى المسمى : Supplèment Aux Dictionnaires Arabes ومنها معجمه الخاص بأسماء الملابس : Dictionnaire Detaille nems des des Vétements chex les Arabes .

وهذه المعاجم تفيد فى تحقيق النصوص الواردة فى الكتب المتأخرة .

٢ ـــ معاجم المعانى ، وأعلاها المخصص لابن سيده ، وفقه اللغة للثعالبى .

٣ ـــ معاجم الأسلوب ، وأعلاها جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر ، والألفاظ الكتابية للهمذانى .

٤ ـــ كتب المعربات ، ومن أعلاها فى القديم المعرب للجواليقى ، وشفاء الغليل للخفاجى ، وفى الحديث كتاب الألفاظ الفارسية المعربة لأدِّى شير .

٥ ـــ معاجم اللغات التى تمت بصلة وثيقة إلى العربية كالفارسية والعبرية والسريانية .

(ز) المراجع النحوية ، وهى كثيرة ، وأعلى المتداول منها وأجمعها همع الهوامع للسيوطى ، وحاشية الصبان على الأشمونى .

(ح) المراجع العلمية الخاصة ، وهذه لا يمكن حصرها ، ولكل كتاب يكون موضعَ التحقيق مراجعُ شتى يتطلبها . فكتاب الأدب يحتاج إلى مراجع الأدب والتاريخ على اختلاف ضروبها والعلوم الدينية ، وكذلك إلى مراجع الشعر من الدواوين وكتب النقد القديم والبلاغة ومراجع البلدان وغيرها . وكتاب التاريخ يفتقر إلى كتب الأدب والعلوم الدينية ومراجع البلدان . وهكذا .

فنحن نجد أن نتاج الثقافة الإسلامية العربية متواشج الأنساب ، متداخل

الأسباب . وحذقُ المحقّق وسعةُ اطلاعه يَهديانه إلى اختيار المراجع التى يتطلبها الكتاب .

وأذكر أنّى قبل تحقيقى لكتاب الحيوان هالنى تنوعُ المعارف التى يشملها هذا الكتاب ، ووجدت أنى لو خبطت على غير هدى لم أتمكن من إقامة نصه على الوجه الذى أبتغى ، فوضعت لنفسى منهجاً بعد قراءتى للكتاب سبع مرات ، منها ست مرات اقتضاها معارضتى لكل مخطوط على حدة ، وفى المرة السابعة كنت أقرؤه لتنسيق فقاره وتبويب فصوله ، فكنت بذلك واعياً لكثير مما ورد فيه ، فلجأت إلى مكتبتى أتصفح ما أحسب أن له علاقة بالكتاب وأقيِّد فى أوراق ما أجده معيناً للتصحيح ، حتى استوى لى من ذلك قدر صالح من مادة التحقيق والتعليق ؛ ولكن ذلك لم يغننى عن الرجوع إلى مصادر أخرى غير التى حسبت ، فكانت عدة المراجع التى اقتبست منها نصوصاً للتحقيق والتعليق نحو ٢٩٠ كتاباً عدا المراجع التى لم أقتبس منها نصوصاً ، وهى لا تقل عن هذه فى عدتها .

والذى أريد أن أقوله ، أن تحقيق النصوص محتاج إلى مصابرة و إلى يقظة علمية ، وسخاء فى الجهد الذى لا يضن على الكلمة الواحدة بيوم واحد أو أيام معدودات .

التصحيف والتحريف

وهما أكبر آفة منيت بها الآثار العلمية ، فلا يكاد كتاب منها يسلم من ذلك . وبعض العلماء الأقدمين يفرقون بين مدلولى الكلمتين . فالعسكرى ، وهو الحسن بن عبد الله بن سعيد (٢٩٣ — ٣٨٢) — وهو مِن أقدم من ألف فى هذا الفن يضع حدًّا فاصلا بينهما . ويقول فى صدر كتابه[١] : « شرحت فى كتابى هذا الألفاظ والأسماء المُشكلة التى تتشابه فى صورة الخط فيقع فيها التصحيف ، ويدخلها التحريف » .

ويقول أيضاً[٢] : « فأما معنى قولهم الصحفى والتصحيف فقد قال الخليل : إن الصحفى الذى يروى الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف . وقال غيره : أصل هذا أن قوماً كانوا قد أخذوا العلمَ عن الصحف من غير أن يَلقَوْا فيه العلماء ، فكان يقع فيما يروونه التغيير فيقال عنده : قد صحَّفوا ، أى ردّدوه عن الصحف ، وهم مصحِّفون ، والمصدر التصحيف » .

وجاء فى جمهرة ابن دريد[٣] : « أنَّ الماءَ يَؤُنُّه أنًّا : صبَّه . وفى كلام لقمان بن عاد : أنْ ماء واغلِه . أى صبَّ ماء واغله . وكان ابن الكلبى يقول : أز ماء ، ويزعم أن أنْ تصحيف » .

فهذه النصوص تجعل كل تغير فى الكلام ينشأ من تشابه صور الخط تصحيفاً .

ويقول العسكرى[٤] فى قول ابن أحمر الذى روى على هذا الوجه :

---

(١) التصحيف والتحريف ص ١ .
(٢) التصحيف والتحريف ص ١٣ .
(٣) الجمهرة ١ : ٢٢ .
(٤) ص ٧٧ .

فلا تَصِلى بمطروق إذا ما　　سرى بالقوم أصبح مستكينا

إنما هو « إذا ماسرى فى الحى » . ثم يقول : « وهذا من التحريف لامن التصحيف » . وفى كتابه أيضاً[1] : « سأل أبو زيد الأخفش فقال : كيف تقول يوم التروية أتهمز ؟ قال : نعم . قال : ولم ؟ قال : لأنى أقول : روأت فى الأمر . قال : أخطأت ، إنما هو ترويت من الماء غير مهموز . قال الشيخ — أى العسكرى : وهذا من التبديل لامن التصحيف » . يريد أنه من التحريف . لأنه ليس ناشئاً من تشابه الحروف فى النقط ، بل هو من تغيير الياء بالهمزة .

ثم إننا نجد السيوطى (٨٤٩ — ٩١١) فى المزهر[2] يعقد فصلا فى التصحيف والتحريف ، لم يفصل بينهما فصلا دقيقاً ، فلم يكن هناك ضابط دقيق عنده لما يسمى تحريفاً وما يسمى تصحيفاً . وكذلك نجد بعض المؤلفين الأقدمين لايفرقون بين التحريف والتصحيف ، يجعلونهما مترادفين .

أما ابن حجر فى شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر[3] فيفرق بين النوعين فرقاً واضحاً . قال : « إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط فى السياق ، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحَّف ، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرَّف » .

فهو يجعل التصحيف خاصاً بالالتباس فى نقط الحروف المتشابهة فى الشكل كالباء والتاء والثاء ، والجيم والحاء والخاء ، والدال والذال ، والراء والزاى ، والسين والشين ، والصاد والضاد ، والطاء والظاء . فإنَّ صورَ تلك الحروف واحدة ، ولا يفرق بعضها عن بعض فى الكتابة الحديثة إلا النُّقط أومقدارها .

وأما التحريف فهو خاص بتغيير شكل الحروف ورسمها كالدال والراء ،

---

(١) ص ٨٨ .　　(٢) ج ٢ ص ٣٥٣ — ٣٩٤ .

(٣) شرح نخبة الفكر ٣٢ .

والدال واللام ، والنون والزاى فى الحروف المتقاربة الصورة ، والميم والقاف ، واللام والعين فى الحروف المتباعدة الصورة .

ومن التصحيف الناجم عن سوء القراءة ماجاء فى سير النبلاء للذهبى فى ترجمة عبد الرزاق بن همام فى حديث روى عنه مصحّفاً « النار جبار » . قال الذهبى : أظنها تصحّفت عليهم ، فإن النار تـكتب « النير » على الإمالة بياء ، على هيئة « البئر » ، فوقع التصحيف .

وصواب نص هذا الحديث : « البئر جبار » ، أى هدر ، إذا سقط إنسان فيها فهلك فدمه هدر .

ومن التصحيف والتحريف ما يكون نتاجاً لخطأ السمع لا لخطأ القراءة ، كأن يملى المملى كلمـة « ثابت » فيسمعها الـكاتب ويكتبها « نابت » ، أو « احتجم » فيسمعها الـكاتب ويكتبها « احتجب » . ومن هذا ماجاء فى قول الراجز[1] :

كأن فى رِيِّقهِ لمـــــا ابتَسَمْ   بالقاءةً فى الخيل عن طفلٍ مُتِمّ

إنما هى « بلقاءَ تنفى الخيل » .

ومنه ما ورد فى الطبعة الأولى من الصحاح فى مادة (سلت) قال : « وسلَتُّه مائة سوط ، أى جلدتُه ، مثل حلدته » . وصوابها « حلتُّه » كما فى مخطوطات الصحاح واللسان ومادة (حلت) من الصحاح نفسه ، وفيه : « قال الأصمعى : حلتُّه مائة سوط : جلدته » .

ومما اجتمع فيه تصحيف الخط وتصحيف السمع ماجاء فى الإصابة لابن حجر فى ترجمة « فرات بن ثعلبة البهرانى » ، إذ وقع فى بعض نسخ كتاب

---

(١) التصحيف ص ١٧٦ .

ابن منده « النحرانى » قال ابن حجر : « النجرانى وقع فى النسخ المعتمدة من كتاب ابن مندة بنون وجيم ، والصواب بموحدة ثم مهملة - يعنى البحرانى - فوقع فيه تصحيفان : خطى وسمعى . أما الخطى فهذا . وأما السمعى فأنه بالهاء لا بالحاء » .

وفى ذلك يروون هذه الطريقة عن كَيْسان مستملى أبى عبيدة[1] : أنه كان يكتب غير ما يسمع ، ثم ينقل عن ذلك غيرَ ما كتبه فى أول الأمر ، ثم يحفظ غير ما كتب ، ثم يحدِّث غير ما حفظ .

ومنه ما يكون من خطأ فى الفهم كقول السُّيوطى[2] : « كحديث الزهرى عن سفيان الثورى » . وهو خطأ غريب ، فإن الزهرى أقدم كثيراً من الثورى ، ولم يذكر أحد أنه روى عنه . والصواب : « كحديث أبى شهاب عن سفيان الثورى » ، فالتبس على السيوطى أبو شهاب الحناط بابن شهاب الزهرى ، والذى يروى عن سفيان إنّما هو أبو شهاب الحناط ، واسمه عبد ربه ابن نافع الكنانى . وأما ابن شهاب الزهرى فهو محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب .

ومن ذلك ماذكره الجاحظ فى البيان[3] : « قال يونس بن حبيب : ماجاءنا من أحد من روائع الكلام ما جاءنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، جاء فى حاشية قديمة من إحدى نسخه تعليقاً على ذلك :

« هذا مما صحّفه الجاحظ وأخطأ فيه ، لأن يونس إنما قال: عن البَتّى ، وهو عثمان البَتّى ، فلما لم يُذْكر عثمان التبسَ البتى فصحّفه الجاحظ بالنبىّ ، ثم جعل مكان النبى الرسول . وكان البتّىُّ من الفصحاء » .

والبتى هذا هو عثمان بن مسلم البصرى البتى .

---

(١) بغية الوعاة ص٣٨٢ .

(٢) الباعث الحثيث ٧٥ .

(٣) البيان ٢ : ١٨ .

كتب التصحيف والتحريف :

ومن أقدم كتب التصحيف والتحريف ما صنعه أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكرى ٢٩٣ - ٣٨٢ وقد طبع نحو نصفه بمصر سنة ١٣٢٦ ثم طبع كاملا بتحقيق الأستاذ عبد العزيز أحمد سنة ١٣٨٣ . وما صنعه الحافظ على بن عمر الدارقطنى المتوفى سنة ٣٨٥ ذكره ابن الصلاح والنووى وابن حجر والسيوطى .

ومما يصح أن يجعل بين كتب التصحيف والتحريف كتاب التنبيهات على أغاليط الرواة ، لعلى بن حمزة البصرى المتوفى سنة ٣٧٥ وإن كان لم يسم كتابه بما يدل على ذلك .

تاريخه :

وتاريخ التصحيف والتحريف قديم جداً ، وقد وقع فيه جماعة من الفضلاء من أئمة اللغة وأئمة الحديث حتى قال الإمام أحمد بن حنبل : « ومن يعرى من الخطأ والتصحيف[١] » .

فنى كتاب الله قرأ عثمان بن أبى شيبة: « جعل السفينة فى رجل أخيه »[٢] وقرأ أيضاً : « ألم . تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل[٣] » ،وكان حمزة الزيات القارئ يتلو القرآن من المصحف ، فقرأ يوماً وأبوه يسمع: « ألم . ذلك الكتاب لازيت فيه » ، فقال أبوه : دع المصحف وتلقَّنْ من أفواه الرجال[٤] !

وفى الحديث صحف بعضهم : « صلاة فى إثر صلاة كتاب فى عليين » فقال: « كناز فى غلس » . وصحف آخر : « يا أبا عمير ، ما فعل النُّغَير » ، فقال : « ما فعل البعير[٥] » .

---

(١) المزهر ٢ : ٣٥٣ .
(٢) العسكرى ص ١٢ .
(٣) المزهر ٢ : ٣٦٩ .
(٤) العسكرى ١٢-١٣ .
(٥) الباعث الحثيث ١٩٣ .

وقد ورد كثير من ذلك فى اللغة والشعر والأعلام مما يطول الحديث فيه .

وقد عمّت هذه البلوى حتى قالوا : لا تأخذوا القرآن من مصحفى ، ولا العلم من صحفى[٢] . وكما كانوا يهجون الصحفيين كانوا يمدحون مَن لا يعتمد على الصحف فى علمه . وفى ذلك يقول أبو نُوَاسٍ فى رثاء خلفٍ الأحمر :

لا يَهِمُ الحاءَ فى القراءة بالخـا ، ولا يأخذ إسنادَه عن الصحف[١]

ولخشية التصحيف نجد بعض المؤلفين يلجئون إلى مخالفة المعروف فى اللغة ليتوقوا وقوع غيرهم فى الخطأ . جاء فى صحاح الجوهرى ص٦٨٥ فى مادة (سعتر) « السعتر : نبت ، وبعضهم يكتبه بالصاد فى كتب الطب لئلا يلتبس بالشعير » .

كتب المؤتلف والمختلف :

وكان من الطبيعى أن تقاوَمَ هذه الآفة العلمية بما يقضى عليها أو يخفف من حدّتها ، فلجأ العلماء إلى تأليف الكتب التى تبحث فى المؤتلف والمختلف ، فمنها ما هو فى أسماء الرجال . وقد ألف فى ذلك الدارَقطنى المتوفى سنة ٢٨٥ ، وأحمد بن على الخطيب البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣ ، وابن ماكولا المتوفى سنة ٤٨٧ ، وابن نقطة الحنبلى المتوفى سنة ٦٢٩ ، والذهبى المتوفى سنه ٧٤٨ فى كتابه المشتبه .

ومنها ماهو فى أسماء الشعراء ، وقد ألف فيه الحسن بن بشر الآمدى المتوفى سنة ٣٠٧ .

ومنها ما هو فى أسماء القبائل ، وقد ألف فيه محمد بن حبيب المتوفى سنة ٢١٥ .

وغير ذلك كثير .

---

(١) العسكرى ٩ .

معالجة النصوص

ترجيح الروايات :

تجلب إلينا مخطوطات المؤلَّف الواحد صوراً شتّى من الروايات ، وفى كثير من الأحيان نجد بعض النسخ قد انفردت بزيادات لا نجدها فى النسخ الأخرى فهذه الزيادات مما ينبغى أن يوضع تحت الفحص والخبرة ليحكم المحقق بمدى صحتها وانطباقها على سياق النسخة وأسلوب المؤلف . وليتطلع فيها طويلا فقد تكون نتيجة لخطأ الناسخ ، فبعض المسرفين من النُسّاخ يمزج صلبَ الأصل الذى نقل عنه بالحواشى التى أضيفت عليه من قبل القراء أو المالكين .

وقد عثَرت فى أثناء تحقيق لكتاب الحيوان على عبارةٍ مقحمة فى نسختين من أصول الحيوان[1] ، وهذا نصها : « كنت بعجتُ بطن عقربٍ إذْ كنت بمصر فوجدت فيه أكثر من سبعين عقارب صغار كل واحدة نحو أرزة . حرره أبو بكر السروكنى » . فالأسلوب ليس للجاحظ ، والجاحظ لم يدخل مصر وعبارة « حرره أبو بكر السروكنى » شاهد بأن العبارة مقحمة بلا ريب .

وأما العبارات الأصيلة التى تزيد بها بعض النسخ على الأخرى ، ويؤيدها الفحص ، فهى جديرة بالإثبات .

والعبارات المعتلة التى تحمل الخطأ النحوى مرجوحة ، أجدَرُ بالإثبات منها عبارة النسخة التى لا تحمل هذا الخطأ . كما أن التى تحمل الخطأ اللغوى أو يستحيل معها المعنى ، أو ينعكس ، أو يستغلق فهمه ، هى رواية مرجوحة ، أحق منها بالإثبات رواية النسخة السالمة من هذه العيوب .

وهذا كله فى النسخ الثانوية . أما النسخ العالية فإن المحقق حرىٌّ أن يثبت

---

(١) حواشى الحيوان ٤ : ١٧٠

ما ورد فيها على علاته ، خطأ كان أو صوبا ، على أن ينبه فى الحواشى على صواب ما رآه خطأ ، حرصاً على أمانة الأداء .

تصحيح الأخطاء :

سبق فى الفصل الماضى أن المحقق قد يجد فى تخالف روايات النسخ ما يعينه على استخراج الصواب من نصوصها ، فيختار من بينها ما يراه مقيما للنص مؤديا إلى حسن فهمه . والأمانة تقتضيه أن يشير فى الحواشى إلى النصوص التى عالجها لينتزع من بينها الصواب ، وألا يغفل الإشارة إلى جميع الروايات الأخرى التى قد يجد القارئ فيها وجها أصوب من الوجه الذى ارتآه .

وقد يقتضيه التحقيق أن يلفق بين روايتين تحمل كل منهما نصف الصواب ونصف الخطأ ، فهو جدير أن يثبت من ذلك ما يراه ، على ألاّ يغفل الإشارة إلى الروايات كلّها ، ففى ذلك الأمانةُ وإشراكُ القارئ فى تحملها .

وقد يقع القارئ على عدة عبارات كلّها محرف ، فإذا أراد تقويمها فلا بد أن يتقيّد بمقاربة الصور الحرفية التى تقلبت فيها العبارة فى النسخ ، بحيث لا يخرج عن مجموعها بقدر الإمكان .

فتصحيح « ليط به » و « ليطبه » إلى « لُبِط به » بمعنى صُرِع ، تقويم صحيح . وتصحيح « النقيف » و« النقنق » بـ « النفنف » بمعنى صقع الجبل الذى كأنه جدار مبنى مستو تصحيح قويم أيضاً . وكذلك تصحيح « العصراء » « بالقصواء » اسم ناقة .

وهو فى هذه الأحوال كلها جميعاً لا بد له أن يستعين بالمراجع التى سبقت الإشارة إلى أنواعها فى « مقدمات تحقيق المتن[1] » .

---

(١) انظر ص ٥٦ ــ ٥٩ .

نموذج لتصحيح بعض التحريفات

وهى بعض التحريفات التى ظهرت لى فى أثناء التحقيقات فى كتب شتى .

١ — (احتراز) المودّة = اجترار المودة — أى اجتلابها
٢ — (استحقاق غموض) = استخفاء وغموض
٣ — (استقضيت) = استغضبت
٤ — (اعز ترحى) = اعرَنْزِمى — أى تقبّضى وتجمّعى
٥ — وقعة (البسر) = وقعة البِشر
٦ — (التعويد) والإحجام = التعريد والإحجام
٧ — (التمور والبيور) = النمور والببور — جمع نمر وببر .
٨ — (تنبيه) به = شبيه به
٩ — (ثمر صبحانى) = تمْر صَيْحانىّ — هو نوع من التمر
١٠ — (ثوب) العنكبوت = ثَوِىّ العنكبوت — أى بيتها .
١١ — (جاء فرواب) = حافِر وَأْب — وهو الشديد
١٢ — (الجارى) = الُحبارَى — ضرب من الطير
١٣ — العيافة و (الجزو) = العيافة والحزو — الحازى: العرّاف
١٤ — (جموسه النياق) = حُموشة السّاق — أى دِقّتها
١٥ — (الحياة والعبث) = الحيَا والغَيْث
١٦ — (خردل) = قُرزُل — اسم فرس
١٧ — عثر فى فضل (خطابه) = عثر فى فضل خطامه
١٨ — (خلق) الحرص = حاقّ الحرص — أى شدّته
١٩ — (الدغلول) الغوائل = الدغاول الغوائل

٢٠ — (ذاتية)من بطن الدماغ = دانية من بطن الدماغ

٢١ — (رجيبة الشوق) = رحيبة الشدق — أى واسعته

٢٢ — الكلب (الزيتى) = الكلاب الزئنى — نوع قصير القوائم

٢٣ — (سرورا) = شرودا

٢٤ — ناس من (السلطان) = ناس من السَّلَطاء — جمع سليط

٢٥ — (سول القتال) = شوك القتاد

٢٦ — (ظرف الشمام) = طرف الثُّمام

٢٧ — عقيل بن (علقة) = عقيل بن عُلّفة — شاعر مشهور

٢٨ — (الغبار) والدود = النِّبار والدود — جمع نبر، وهو القراد

٢٩ — آكل (كالجنائب) = آكل للخبائث

٣٠ — الكلاب (كل البقر) = الكلاب على البقر — مثل مشهور

٣١ — ليس (يخاف) = ليس بخائن

٣٢ — (مالكالدبا) = مال كالدَّبا — الدبا: صغار الجراد

٣٣ — (متون (اكيات) = متون الحيات

٣٤ — (النافص بقواه) = الناقض لقواه

٣٥ — (بجوع) الناس له = بخوع الناس له — أى خضوعهم

٣٦ — النجوم و (الوجوم) = النجوم والرُّجوم

٣٧ — لم (يتحرك) = لم يتحول

٣٨ — (يخبر النظم) = يجبر العظم

٣٩ — (يرضعن) الصعاب = يَرُضْنَ الصعاب

٤٠ — (يغشى) الضراء = يَمْشى الضَّراء — أى يسير مستخفياً

٤١ — (يجب له) خاطرى = يُجيله خاطرى

دراسة تعليلية لنشوء بعض هذه التحريفات :

١ ـــ سقطت نقطة الجيم من (اجترار) ثم زاد الناسخ نقطة على الراء الأخيرة لتصير كلمة مألوفة ، وهي (احتراز) .

٢ ـــ تقاربت نقطتا (استخفاء) فصارت (استحقاء) ثم اقتربت الهمزة واستعلت فوق واو (وغموض) فأشبهت نقطتي القاف فقرئت (استحقاق) .

٣ ـــ كتبت غين (استغضبت) مقاربة للقاف في استدارتها ، وانضم إلى نقطتها السكون فزاد قربها من القاف ، وزيدت نقطة إلى نقطة الباء من أسفل فصارت إلى ذاك التحريف .

٤ ـــ صغرت فتحة راء (اعرنزمى) فصارت كالنقطة ، وتقاربت نقطتا النون والزاء فانقلبت النون تاء ، وفتح رأس الميم فأشبهت الحاء .

٦ ، ٣٦ ـــ تضخم رأس الراء فأشبه الواو .

٩ ـــ انضم السكون إلى نقطتي التاء في الكلمة الأولى ، وتباعدت نقطتا الياء في الثانية .

١٠ ـــ كتب رأس الياء من (ثوى) صغيرا فقارب في ضموره رسم الباء .

١١ ـــ حوِّرت كسرة (حافر) فصارت همزة ، أو زيدت همزة لتباعد ما بين (حا) و (ف) .

١٢ ـــ ضمرت سنّ الياء من (الحبارى) فصارت (الجارى) .

١٦ ـــ عظم أعلى القاف فأشبه الحاء ، والتصقت نقطة الزاى برأسها فزادت من شبهها بالدال .

١٨ ـــ قربت القاف من (حا) فقرئت (حلق) ، ثم زيدت النقطة ، لأن الحرص خلق من الأخلاق .

١٩ ـــ وكذلك اقتراب واو (الدغاول) سهّل أن تقرأ (الدغلول) .

٢٤ ـــ جعلت (السلطاء) لغرابتها (السلطان) .

٣٠ ـــ اجتمع طرفا العين فى (على) واتصلت بها الفتحة فأشبهت رأس الكاف ، واضمحل نتوء الياء فصارت (كل) .

٣٢ ـــ اتصلت لام (مال) بالكاف بعدها .

٣٣ ـــ ضمر رأس الحاء من (الحيات) وعظمت فتحة الحاء فأشبهت رأس الكاف .

٣٥ ـــ عدم الاتزان فى وضع نقط الحروف ، فاتجه ما حقه اليمين إلى اليسار وما حقه اليسار إلى اليمين .

٣٨ ـــ تأكل رأس عين (العظم) فأصبح شبيها بالنقطة .

٣٩ ـــ التصق سكون الضاد من (يرضن) بوصلتها فصارت (يرضعن) .

٤٠ ـــ كتب رأس الميم من (يمشى) مرتفعا ، ثم ضمر السكون فأشبه النقطة فقرئت (يغشى) .

ومن أندر وأقدم ما عثرت عليه من تعليل التصحيف ما جاء فى شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى[1] عند الكلام على بيت الأعشى :

قالت قُتيـــلة ما لَهُ ... قد جُلِّلت شيباً شواتُه

قال : أنشده أبو الخطاب الأخفش «شواته» ، فقال له أبو عمرو بن العلاء : صحّفتَ ، وذلك أن الراء كبرت فظننتَها واوا ، إنما هى « سراته » ؛ وسراة كل شىء : أعلاه . فقال أبو الخطاب : كذا سمعتُه . قال أبو عبيدة : فلم نزل دهراً نظن أنّ أبا الخطّاب صحّف ، حتى قدم أعرابىٌّ محرّم[2] فقال : « اقشعرّت شواتى » ، يريد جلدة رأسه . فعلمنا أنّ أبا عمرو وأبا الخطّاب أصابا جميعاً .

---

(١) ص ٣١٦ – ٣١٧ .
(٢) محرم : فصيح لم يخالط أهل الحضر .

الزيادة والحذف :

وهما أخطر ماتتعرض له النصوص ، والقول ماسبق : أن النسخة العالية يجب أن تؤدّى كما هى دون زيادةٍ أو نقص ، أو تغيير أو تبديل .

على أننا نلمح فى مذاهب الأقدمين اتجاهاً يرمى إلى أن يلحق بالكتاب ماهو ضرورىّ متعين لإقامة النص ، وفى نوع خطير من النصوص ، وهو نصوص الحديث . قال ابن كثير[1] : « وإذا سقط من السند أو المتن ماهو معلوم فلا بأس بإلحاقه ، وكذلك إذا اندرس بعضُ الكتاب فلا بأس بتجديده على الصواب » . فقد يكون فى النص نحو « عبد الله مسعود » فلا ريب أن ذلك يكون سهواً من المؤلف ، فإثبات [بن] لاضير فيه ولا إخلال بالأمانة . وقد يكون فى نص المتن نحو « بنى الإسلام خمسٍ » فلاجرم أن صوابه «على خمس» فإلحاق « على » ليس فيه عُدْوان على الكتاب ولا على صاحبه . وكذا إذا كان المتن « بنى الإسلام على على خمس » كان المحقق فى حِلٍّ أن يحذف الحرف الزائد ، على أن ينبه على المحذوف . والأَوْلى فى حالة الزيادة أن تميّز بوضعها بين جزأى العلامة الطباعية الحديثة [ ] ، أو أن ينبه فى الحواشى على أنها مما أَخلَّ به أصلُ الكتاب .

وأما النسخ الثانوية فكذلك ، لايزاد فيها ولا يحذف منها إلا ماهو ضرورىّ متعين ، ولا سيما إذا وجد المحققُ دِعامةً له فى مراجع التحقيق التى سبق الكلام عليها .

ومن البديهى أن يعمد المحقق إلى إثبات أكمل النصوص وأوفاها ، وألا

---

(١) فى الباعث الحثيث ص ١٦٣ .

يغفل من ذلك إلا مايتضح أنه زيادة مقحمة لاتمت إلى الأصل بسبب . ومع هذا فالواجب عليه أن ينبه على ذلك أيضاً .

وأما الزيادة الخارجية التى يقصد بها التوضيح أو إشباع الكلام فلايصح أن تكون فى منهج أداء النص ، وللمحقق أن يشير فى الحاشية إلى ذلك الضرب من الزيادة ، فما هو إلا ضوء جانبى يعين على تجلية الصورة وتضويئها ، وليس من حقيقة الصورة فى شىء .

التغيير والتبديل :

لاريب إن إحداثهما فى النسخة العالية يخرج بالمحقق عن سبيل الأمانة العلمية ، ولاسيما التغيير الذى ليس وراءه إلا تحسين الأسلوب ، أو تنميق العبارة ، أو رفع مستواها فى نظر المحقق ، فهذه تعد جناية علمية صارخة إذا قرنها صاحبها بعدم التنبيه على الأصل ، وهو أيضاً انحراف جائر عما ينبغى ، إذا قَرَنَ ذلك بالتنبيه .

ومن مذاهب أداء النصوص قديماً وحديثاً ألا يلجأ المحقق إلى أى تغيير أو تبديل كان إلا ماتقتضيه الضرورة الملحة ويحتمه النص ، مما هو واضح وضوح الشمس ، متعيِّن لدى النظرة الأولى ، أو يكون المؤلف قد نص على إجازة إصلاح أخطائه [(١)] . ومع ذلك فلا بد لصاحب هذا المذهب من التنبيه على صورة الأصل .

وأما النسخ الثانوية فإنَّ استخدام مراجع التحقيق مما يعين على توجيه نصوصها وتصحيح أخطائها التى جلبتها أقلام النساخ على تطاول الزمان .

وليكن ذلك كله فى أضيق نطاقٍ تتطلبه ظروفُ النص ، مع التنبيه على الأصل أيضاً .

---

(١) انظر هذه الإجازة النادرة فى عيون الأثر ٢ : ٣٤١ .

الضبط :

إن أداء الضبط جزء من أداء النص ، ففى بعض الكتب القديمة نجد أن النص قد قيدت كلماته بضبط خاص ، فهذا الضبط له حرمته وأمانته ، وواجب المحقق أن يؤديه كما وجده فى النسخة الأم ، وألا يغيّر هذا الضبط ولا يبدله ، ففى ذلك عُدوان على المؤلف .

وقد سبق فى مقدمات تحقيق المتن[1] ، أن للأقدمين طريقة خاصة فى الضبط ومن الطبيعى أن يترجم المحقق هذا الضبط بنظيره فى الطريقة الحديثة . فالشدّة والفتحة القديمة (ـ) لابد أن تترجم بالشدة والفتحة الجديدة (ـَّ) وهكذا .

وكثيراً مايرد بعض الكلمات موجّهاً بضبطين ، وهذا ينبغى أن يؤدى كما ورد فى النسخة ، وإذا تعذر أداؤه بالمطبعة فليؤد بالعبارة فى الحاشية .

وأما الكتب التى خلت بعض كلماتها من الضبط ، وأراد المحقق أن يضبطها فإنه حرىّ أن يستأنس بطريقة المؤلف ، فلا يضبطها ضبطا مخالفا لما ارتضاه المؤلف فى نظير الكلمة التى ضبطها المؤلف . فإذا ضبط المؤلف كلمة «ضِنّ» مثلا فى كثير من مواضع كتابه بكسر الضاد . وأهمل ضبطها فى موضع ، وأردنا أن نضبطه ، وجب أن نجارى ضبطه الأول ، مع أن من المعروف أن الكلمة تقال أيضاً بفتح الضاد . ومثلها كلمة «المعدِلة» إذا وردت فى معظم مواضعها بكسر الدال وأهملت فى موضع ، وأردنا ضبطه ، فينبغى أن نضبطها بكسر الدال وننبه على اللغة الأخرى .

وأما الكلمة التى لم يرد لها نظير فى الضبط فإننا نختار لضبطها أعلى اللغات ، وندع اللغة النازلة ، وإذا اتفقت لغات فى العلو وأمكن أداؤها معاً فليكن ذلك .

ومما يجب أن يتنبه له المحقق ألا يضبط ضبطا يؤدى إلى خلاف مراد المؤلف ، فبعض المؤلفين يتعمد سرد عبارة خاطئة لينبه على تصحيحها فيما بعد ،

---

(١) انظر ص ٤٨ ـ ٥٢ .

فضبط هذه العبارة الخاطئة ضبطاً صواباً يعد فى هذه الحالة خطأ ، لأن المؤلف لم يرد الصواب فى تلك الحالة .

ومهما يكن فإن الضبط يحتاج إلى الدقة والحرص والتريث ، كما يحتاج إلى قدر كبير من التحرز عن الانسياق إلى المألوف . فقد ترد كلمة « الكَهْوَل » بمعنى بيت العنكبوت ، فيضبطها الضابط خطأ بالكُهول ، و « العَلْب » بمعنى الوسم والتأثير ، فتضبط « العُلَب » إلى نحو ذلك ، مما تسوق الألفةُ إليه . والألفة من أخطر البواعث على الخطأ .

ومن ذلك أعلام الناس ، يجدر بالمحقق ألا يضبطها إلا بعد الرجوع إلى مصادر الضبط ككتب الرجال ، والمؤتلف والمختلف ، والمعاجم اللغوية ، فإن انسياق المحقق وراء المألوف يوقعه فى كثير من الخطأ ، إذ يلتبس المصغر بالمكبر، والمخفَّف بالمثقل ، والمعجم بالمهمل . ومثل ذلك أعلام البلدان والقبائل ونحوها .

التعليق :

لا ريب أن الكتب القديمة ، بما تضمنت من معارف قديمة ، محتاجة إلى توضيح يخفف ما بها من غموض ، ويحمل إلى القارئ الثقة بما يقرأ والاطمئنان إليه.

ومن هنا كان من المستحسن ألا يترك المحقق الكتاب غُفلاً عن التعليقات الضرورية التى تجعله مطمئناً إلى النص ، واثقاً من الجهد الذى بذله المحقق فى تفهم النص وتقدير صحته .

ولكن بعض المحققين يسرفون فى هذه التعليقات بما يخرج عن هذا الغرض العلمى إلى حشد المعارف القريبة والبعيدة من موضوع الكتاب ، وهذا الأمر إن أعجب بعض العلماء فإنه حرى ألا يعجب جمهرتهم . لذلك لم يكن بد من الاقتصاد فى التعليق كما سبق القول .

ومما يقتضيه التعليق ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض ، فقد ترد إشارة لاحقة إلى لفظة سابقة فى الكتاب ، فمن المستحسن كذلك أن يشير المحقق إلى

الصفحات الماضية ، وهو إن استطاع التنبيه فى الصفحات السابقة إلى ماسيأتى فى اللاحقة ، جاب بذلك إلى القارئ كثيراً من الفائدة، وأضاء الكتاب بعضَه ببعض .

و يقتضى التعليق أيضاً التعريف بالأعلام الغامضة أو المشتبهة ، وكذلك بالبلدان التى تحتاج إلى تحقيق لفظى أو بلدانى .

ويقتضى أيضاً توضيح الإشارات التاريخية والأدبية والدينية وغيرها ، التى تستعصى معرفتها على خاصة القراء .

ويقتضى كذلك فى آى الذكر الحكيم بيان السورة ورقم الآية . والأقرب لأمانة الأداء أن يكون ذلك فى حواشى الكتاب لا فى أثنائه ، لما يترتب على جعلها فى أثناء الكتاب من مخالفة الأصل وتشويه صورته .

وفى حديث الرسول يشار كذلك إلى تخريجها من الكتب الستة وغيرها ما أمكن التخريج .

وكذلك الأشعار والأرجاز وأقوال العرب الشاهدة ، يشار إلى الدواوين والكتب الأصيلة التى ورد فيها ذلك .

وقد أصبح النهج العلمى الحديث يقتضى المحقق أن يشير عند اقتباس نصوص فى التعليق ، إلى الموارد التى استقى منها ، وذلك بأن يذكر الكتاب ومؤلفه والجزء والصفحة التى وجد فيها النص .

وكان شبه ذلك قديماً . قال أبو عبيد : مِن شكر العلم أن تستفيد الشىء ، فإذا ذُكر لك قلت : خفِيَ علىّ كذا ولم يكن لى به علمٌ حتى أفادنى فلانٌ فيه كذا وكذا . فهذا شكر العِلم !

قال السيوطى[1] : « ولذلك لا ترانى أذكر فى شىء من تصانيفى حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء ، مبيناً كتابه الذى ذكره فيه » .

---

(١) فى المزهر ٢ : ٣١٩ .

المكملات الحديثة

لم يكن همُّ الناشر القديم إلا أن يعملَ على إكثار نسخ المخطوطة ، بأن يسوقها إلى المطبعة لتَنسخَ المئين منها والآلاف ، إلا فريقاً من هؤلاء الناشرين أخذوا أنفسَهم بالعناية بفنّهم فراعَوُا الأمانة والدقة ، واتجهوا إلى حسن الإخراج وتوضيح النص بالقدر الذى كانوا يحسنونه .

ولقد كان لجمهرة العلماء المستشرقين فضلٌ عظيم فى تأسيس « المدرسة الطباعية الأولى » للتحقيق والنشر . وقلت « الطّباعية » لأنى أعلم أن تحقيق النصوص ليس فنًّا غربيًّا مستحدثاً ، وإنما هو عربىٌّ أصيل قديم ، وضعت أصولَه أسلافنا العربُ منذ زاولوا العلم وروايته ، من الحديث والشعر والأدب وسائر فنون الثقافة ؛ وكان نشاطهم فى ذلك ظاهراً ملء السمع والبصر .

وقد أدى إلينا المستشرقون هذه الأمانة الفنية نقلا عن العرب ، فظهر لهم روائع النشر أمثال النقائض ، وديوان الأعشى ، وكامل المبرد ، وشرح المفضليات . ثم كان أكبر وسيط عربى فى نقل هذا الفن عن المستشرقين ، هو المرحوم العلامة « أحمد زكى باشا » الذى لم يقتصر جهده على أن ينقل هذا الفن فحسب ، بل أشاع معه كذلك استعمال علامات الترقيم الحديثة التى كان لها أثر بعيد فى توضيح النصوص وتيسير قراءتها وضبط مدلولها . وأشاع معها كذلك ضروباً من المكملات الحديثة للنشر العلمى ، من أظهرها :

١ — العناية بتقديم النص ووصف مخطوطاته .

٢ — العناية بالإخراج الطباعى .

٣ — صنع الفهارس الحديثة .

٤ — الاستدراكات والتذييلات .

١ — تقديم النص

١ — ويقتضى ذلك التعريفَ بالمؤلف ، وبيان عصره وما يتصل بذلك من تاريخ . وقد كان الناشرون القدماء يُعنَوْن بهذا بعض العناية ، وربما اقتصر جهدهم على نقل نصٍ من كتاب معيّن يتضمن هذه الترجمة . وكثيراً ما وضعوا تلك الترجمة فى صفحة العنوان أو فى صفحة الخاتمة .

٢ — ويقتضى كذلك عَرضَ دراسةٍ خاصة بالكتاب وموضوعه ، وعلاقته بغيره من الكتب التى تمتُّ إليه بسبب من الأسباب .

٣ — وتقديم دراسة فاحصة لمخطوطات الكتاب ، مقرونة بالتحقيق العلمى الذى يؤدى إلى صحة نسبة الكتاب والاطمئنانِ إلى مَتْنِه . وجدير بالمحقِّق أن يشرك القارئ معه بأن يصِفَ له النسخ التى عوّل عليها ، وصفاً دقيقاً يتناول خطّها ، وورقَها ، وحجمها ، ومدادها ، وتاريخها ، وما تحمله من إجازات وتمليكات ، ويتناول كذلك كلّ ما يُلقى الضوء على قيمتها التاريخية ، وهو إن قرَن ذلك بتقديم بعض نماذج مصورة لها كان ذلك أجدر به وأوْلى .

وقد جرت العادة أن يصور فى ذلك وجه الكتاب وبعض صفحاته ، ولا سيا صفحته الأولى والأخيرة ؛ لأنها أدق الصفحات فى التعبير عن تقدير المخطوطات .

ومن المستحسن ألا يقدم كل أولئك إلى المطبعة إلا بعد الفراغ من طبع نص الكتاب ، وذلك لتيسير الإشارة من المقدمة إلى ذلك النص ، وليتمكن المحقق من تتميم دراسته على ضوء النسخة الأخيرة التى تخرجها المطبعة .

٢ — العناية بالإخراج الطباعى

ويتناول ذلك القول فى إعداد الكتاب للطبع ، ومعالجة تجارب الطبع بمعالجة دقيقة .

إعداد الكتاب للطبع :

وهى ناحية خطيرة من نواحى النشر ، إذ أن لهذا الإعداد أثره البالغ فى ضبط العمل وإتقانه ، فالأصل المعَدُّ للنشر يجب أن يكون دقيقاً مراجعاً تمام المراجعة ، مراعًى فى كتابته الوضوح والتنسيق الكامل . ويكون ذلك :

١ — بكتابة النسخة بعد التحقيق والمراجعة، بالخط الواضح الذى لا لَبْسَ فيه ولا إبهام .

٢ — وأن يكون مستوفياً لعلامات الترقيم التى سيأتى الكلام عليها .

٣ — وأن يكون منظم الفِقَار والحواشى .

٤ — وأن يزوّد بالأرقام التى يحتاج إليها الباحث .

٥ — وأن يتجنب الناشر التعقيدات الطباعية .

علامات الترقيم :

وهى العلامات المطبعية الحديثة التى تفصل بين الجمل والعبارات ، أو تدل على معنى الاستفهام أو التعجب وما يُحَمل عليهما . وهى مقتبسة من نظام الطباعية الأوربى ، وإذا استرجعنا التاريخ وجدنا أن لها أصلا فى الكتابة العربية ، فالنقطة قديمة عند العرب وكانت ترسم مجوفة هكذا (O) . وكان يضعها الناسخ قديماً لتفصل بين الأحاديث النبوية . وكان قارئ النسخة على

الشيخ أو مُعارضها على النسخ يضع نقطة أخرى مصمتة داخل هذه الدائرة (◉) ليدلّ بذلك على أنه انتهى فى مراجعته إلى هذا الموضع .

قال ابن الصلاح : وينبغى أن يجعل بين كل حديثين دائرة . وممن بلغنا عنه ذلك أبو الزناد ، وأحمد بن حنبل ، وإبراهيم الحربى ، وابن جرير الطبرى .

قال ابن كثير[1] : « قد رأيته فى خط الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله . قال الخطيب البغدادى : وينبغى أن يترك الدائرة غفلا فإذا قابلها نقط فيها نقطة » .

وللترقيم منزلة كبيرة فى تيسير فهم النصوص وتعيين معانيها ، فرُبَّ فَصْلة يؤدِّى فقدها إلى عكس المعنى المراد ، أو زيادتها إلى عكسه أيضاً ، ولكنها إذا وضعت موضعها صحّ المعنى واستنار ، وزال ما به من الإبهام .

مثال ذلك : « وكان صَعصعة بنُ ناجيةَ ، جدّ الفرزدق ، بن غالب عظيم القدر فى الجاهلية » . فوضْع فصلة بعد الفرزدق يوهم أوّلا أن « ناجية » هو جد الفرزدق ، ويوهم ثانياً أن « غالباً » والد ناجية ؛ وكلاهما خطأ تاريخى ، فإن الفرزدق هو ابن غالب بن صعصعة .

ومنها علامات التنصيص (« ») التى تفصل بين الكلام المقتبس وغيره فلا تختلط عبارة المقتبسات بغيرها ، واستعمالها يحتاج إلى حذر ، إذ لابد أن يتيقن المحقق مقدار الكلام الذى يوضع بين العلامتين ، لئلا يضيف إلى الكلام ماليس منه ويحذف مايجب أن يكون فيه .

ومن ذلك الأقواس ( ) التى تستعمل فى إبراز بعض الكلمات وإظهارها .

ومنها علامة التكملة الحديثة [ ] ، وكاد المحققون جميعاً أن يتفقوا على تصويرها بالصورة السابقة ؛ وقلة نادرة منهم يضعون التكملة بين علامات

---

(١) الباعث ص ١٥١ .

أخرى كالنجوم * * أو الأقواس المعتادة ( ) . والأولى بالناشر أن يلتزم العُرف الغالب .

تنظيم الفقار والحواشى :

وكان القدماء لا يعنون بتنظيم الفقَار إلا بقدرٍ يسير ، فكان بعضهم يضع خطًّا فوق أول كلمة من الفِقرة ، و بعضهم يميز تلك الكلمة بأن يكتبها بمداد مخالف ، أو يكتبها بخط كبير .

ولكن جرى العرف الآن على أن تبدأ الفقرة بسطر جديد يترك بعض الفراغ فى أوله تنبيهاً إلى انتقال الكلام .

وأما الحواشى والتعليقات فلم يكن لها نظام عند الأقدمين ، إذ كانت توضع أحياناً بين الأسطر ، أو فى جوانب الصفحة .

وأما المحدَثون فاتبعوا فى ذلك طرقا

١ — الأولى أن تعزل الحواشى فى أسفل الصفحة بحرف مخالف .

٢ — الثانية أن تلحق الحواشى جميعها بنهاية الكتاب ، ويكتفى بإدراج الإشارات إلى اختلاف النسخ فى حواشى صلب الكتاب .

٣ — والثالثة أن يُلحَق الضربان جميعاً ـ أى التعليقات وذكر اختلاف النسخ بنهاية الكتاب .

وحجة أصحاب الطريقتين الأخيرتين ألا يُشغَل القارئ بغير نصِّ الكتاب ، لئلا يتأثر برأى المحقق أو وجهة نظره .

أما أنا فإنى أستحسن أن يكون كل أولئك فى أسفل كل صفحة ، تيسيراً للدارس الذى ينبغى أن يكون ناقداً لا متأثراً برأى غيره أو وجهة نظره ، فإنّ

المفروض فى أغلب قرّاء الكتب المحقّقة أنهم فى درجة عالية من التبصر ، وفى طبقة رفيعة من تحرُّر الفكر .

ويستحسن كذلك أن تبتدئ كل حاشية بسطر مستقل .

الأرقام :

وقد استُحدِث فيها أنواع ثلاثة :

١ — أرقام صفحات الأصل المعتمد ، وتوضع فى أحد جانبى الصفحة على أن يعين بدؤها فى صلب الكتاب بوضع علامة خاصة كخط مائل (/) أو رأسى (|) أو نجم (*) . ويقصد بتلك الأرقام التيسير على القارئ أن يرجع بنفسه إلى المخطوطة عند الحاجة .

٢ — أرقام الطبعات السابقة . وقد جرى الناشرون الذين يحقّقون كتباً سبق نشرها من قبل، أن يشيروا إلى أرقام الطبعات السابقة التى كثر تداولها ، كما صنعت دار الكتب فى نشرتها لكتاب الأغانى ، إذ أشارت إلى أرقام طبعة بولاق ابتداء من الجزء الثانى ، باقتراح الأب أنطون صالحانى . وذلك لأن كثيراً من الأبحاث الجليلة قد اعتمدت على تلك الطبعات القديمة ، فوضع تلك الأرقام يسهل على القارىء أن يهتدى إلى تلك النصوص فى ثوبها الجديد أو القديم .

٣ — أرقام الأسطر ، وتوضع على جانب آخر غير الجانب الذى وضعت عليه الأرقام السابقة . وفائدة هذه الأرقام غير خفيّة عند اقتباس النصوص أو الرجوع إليها . وقد جرى العرف على النظام الخماسى ، بأن تكتب الأعداد ممثلة فى (٥ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢٥) .

التعقيدات الطباعية :

والأمر فى كل ماسبق راجع إلى ذوق الناشر وحذقه وترفّقه بالقارئ الذى ينفر من التعقيدات الطباعية التى لا تفهم إلا بالعسر ؛ فلا ريب أن للطباعة معاظلات كمعاظلات الكلام ، تؤلم القارئ كما تؤلم تلك السامعَ .

ومن ذلك ما جرى عليه بعض فضلاء الناشرين من أن هذا التعبير الطباعى :

(م : [نعم] ر) معناه أن الكلمة « نعم » وضعت فى المتن عن نسخة م وإن كانت ساقطة من نسخة ر .

وأن هذا التعبير الطباعى (ر< تكاد > م ب) معناه أن كلمة « تكاد » ناقصة من نسخة ر ومأخوذة من م و ب .

ولا ريب أن استعمال هذه التعبيرات يخرج بالقارئ عن تفهّم النص إلى محاولة حلّ هذه الرموز .

ومما عثرت عليه من تعقيد الأرقام ما صنعه أحد ناشرى أخبار أبى تمام من الإشارة إلى الأرقام بحروف تحاكى الحروف الرومانية المستعملة فى الترقيم ، فالحرف(ا) = ١ ، و (هـ) = ٥ ، و(ى) = ١٠ ، و(ر) = ٥٠ ، و(م) = ١٠٠ ، و (ث) = ٥٠٠ ، و (غ) = ١٠٠٠ . ومعنى ذلك أن الرقم ٨٩٦ يترجم بهذه الحروف(ا هـ ى ى م م م ث).وليست هذه الطريقة بمحتاجة إلى تعليق ، وليست إلا انسياقا نائما وراء بعض الأوربيين الذين يرمزون للواحد بالحرف : (I) ، وللخمسة بالحرف : (V) ، وللعشرة بالحرف : (X) ، وللخمسين بالحرف : (L) ، وللمائة بالحرف : (C) . فالرقم ١٨٧ عندهم =

CLXXXVII ، والرقم ١٩ = XIX ، والرقم ٢١ = XXI .

واستعمال هذه التعقيدات العددية لا ينجم منه إلا كدّ الذهن وصرفه عن نشاطه ؛ إلى ما فيه من الخروج على المألوف ، وهو استعمال الأعداد الهندية فى أعلى الصفحات أحيانا ، وفى أسفلها حينا .

معالجة تجارب الطبع :

ومَن مارَس فن النشر وجد أنه يجب أن يباشر بنفسه معظم الخطوات الطباعية ، ووجد أن معالجة التجارب فن يحتاج إلى مزاولة طويلة متنبهة إلى مَزلّات التصحيح . ومن أخطر تلك المزلّات :

١ — الإلف ، فالمصحح الذى يقرأ التجربة بالإلف ، كما يقرأ الصحف والكتب الخفيفة لابد أن يخطئ كثيراً ؛ لأنه لا يقرأ بعينه كلها وإنما يقرأ بفكره وعينه معاً ، فيجوز الخطأ عليه جوازاً وهو ليس يدرى به .

وعلاج ذلك أن يقرأ المصحح حروف الكلمة حرفاً حرفاً ولا يقرأها دفعة واحدة ، فإذا انتهى من الكلمة الأولى بدأ فى قراءة الثانية على النحو السالف .

٢ — انتقال النظر عند جامع الحروف ، وهذا يحدث بوضوح فى الجمل المتشابهة النهايات ، كما فى هاتين العبارتين :

« وللحَمَام من الفضيلة والفخر أن الحمام الواحد يباع بخمسمائة دينار ، ولو أردنا أن نحقق الخبر بأن برذوناً أو فرساً بيع بخمسمائة دينار ، لما قدرنا عليه إلاّ فى حديث السمر » .

ينتقل نظر الجامع من « بخمسمائة دينار » الأولى إلى ما بعد « بخمسمائة دينار » الثانية ، فيجعل بعدها « لما قدرنا عليه » . فإذا لم يتيقظ المصحح وقع فى مثل ماوقع فيه الطابع . لذلك كان من المستحسن أن تكون المقابلة الأولى

مزدوجة ، أى يقابلها المصحح مع غيره من القرّاء الأمناء .

٣ — تكرار النظر، وهو أن يجمع العبارة مرتين . مثال ذلك : « البغش : المطر الضعيف ، و يقال له (الضعيف، ويقال له) الرذاذ » . أصل العبارة « البغش : المطر الضعيف ، و يقال له الرذاذ » .

والأمر فى هذا مثله فى سابقه .

٤ — الثقة بحروف الطباعة ، فقد ترد التاء ثاء خفيفة النقطة الثالثة لا يفطن لها إلا الخبير ، أو ترد الحاء منقوطة بنقطة خفيفة من أعلاها فيظنها المصحح بعض هنات الطبع فيهملها ، وكثيراً ما يلتبس السكون بالضمة ، والضمة بالسكون ، والشدّة ذات الفتحة بالشدة ذات الكسرة ، بعامل الانطماس .

وعلاج ذلك أن يستعمل المصحِّح الشك فى كل موجبٍ للريبة ، ويتداركه قبل استفحاله ، وألا يُقرّ من الحروف إلا ما هو واضح تمام الوضوح ، ظاهر كلّ الظهور ، فإن الحرف المريض فى التجربة يكون فى أغلب الأمر مريضاً بعد الطبع .

و يستحسن أن يستعان فى مراجعة التجربة الأخيرة بعينٍ أخرى غير عين المحقق ، لأن القارئ الغريب أيقظ نظراً ، وأدق انتباهاً .

٣ – صنع الفهارس الحديثة

وللفهارس المقام الأول بين هذه المكملات ، إذ بدونها تكون دراسة الكتب – ولا سيما القديمة منها – عسيرةً كل العسر . فالفهارس تفتش ما فى باطنها من خفيّات يصعُب التّهدِّى إليها ، كما أنها معيار توزن به صحةُ نصوصها ، بمقابلة ما فيها من نظائر قد تكشف عن خطأ المحقق أو سهوه .

وقد أصبح عصرنا الحديث المعقّد فى حاجة ملحّة إلى اختزال الوقت و إنفاق كل دقيقة منه فى الأمر النافع .

وللفهارس سابقة قديمة عند العرب فى كتب الرجال والتراجم والبلدان ومعاجم اللغة ، ولكن لإخواننا المستشرقين فضل التوسّع فى هذا التنويع الحديث ، فقد عرفنا عنهم فهارس الأعلام والقبائل والبلدان والشعر والأيام والأمثال والكتب .

وقد اقتبسنا نحن هذه الأنواع ، وزدنا فيها ضروبا أخرى كثيرة .

فمما ابتدعه محقق الحيوان « فهرس أنواع الحيوان » وقد بلغ عدد صفحاته نحو مائة صفحة ، وظهر هذا الفهرس مرتباً ترتيباً علمياً دقيقاً على هذا الوضع :

١ – تسمية الحيوان و بيان جنسه وأنواعه وأشباهه .

٢ – الكلام فى أعضائه وتطوراته وألوانه .

٣ – بيان طعامه وشرابه، وسلاحه ، وصوته ، وصنعته ، ونفعه وضرره .

٤ – الكلام فى تناسله ، وطباعه ، وتعليمه ، وأمراضه ، وعمره .

٥ – بيان موطنه ، وأثر الطبيعة فيه ، وعلاقته بغيره من الحيوان .

فيستطيع الباحث أن يستخرج معارف كل حيوان منظّمةً على هذا النسق المرتب .

ومنها فى كتاب الحيوان أيضاً « فهرس المعارف العامة » التى لا تدخل تحت العنوانات المألوفة فى الفهارس ، وقد بلغ نحو ثلاثين صفحة .

ومنها فيه أيضاً « فهرس المباحث الكلامية » التى تتعلّق بعلم الكلام .

وفى كتاب البيان والتبيين : « فهرس البيان والبلاغة » وكذلك « فهرس الحضارة » ، ويشمل نظم العرب الاجتماعية والسياسية والمالية والخلقية والتعليمية .

وفى كتاب مقاييس اللغة « فهرس مافات المعاجم المتداولة ، أو انفرد به ابن فارس » .

وفى شرح المفضليات « فهرس الأوصاف » و « فهرس التشبيهات » .

وابتدع الأستاذ محب الدين الخطيب فى نشر كتاب « الميسر والقداح » « فهرس مافى متن الكتاب من لغات الميسر والقداح وصفاتهما وأدواتهما » .

كما صنع الأب أنستاس مارى الكرملى فى نشر « الإكليل » فهرس المعمّرين ، والفهرس العمرانى . وله فهارس أخرى طريفة فى نشر « نخب الذخائر » .

وكذلك ابتدع الأستاذ محمد عبد الغنى حسن فى نشر « حلية الفرسان » ١١ فهرساً تتعلق بالخيل .

وصنع الأستاذ كوركيس عواد فى نشر « الديارات للشابستى » فهرسا عمرانيا طريفا .

ولغير هؤلاء من إخواننا المحققين العرب جهود أخرى موفّقة فى الفهارس قد يضيق بسردها هذا المقام .

وإنما ذكرت هذا كله لأسجّل هذه الاتجاهات العلمية الحديثة التى تحاول أن تبحث الكنوز وتقلّبها المرة تلو المرة ، لتعثر على ما يفيد العلم والتاريخ الحضارىّ .

وأكثرت من عرض ذلك أيضاً لأقول : إن لكل كتاب منهجاً خاصًّا

فى فهرسته دون التقيد بالطرق العامة للفهارس ، وهى الطرق التقليدية القديمة ، أى التى كانت حديثة بالأمس ، إذ أن الفهارس ما وضعت إلا لتمكين القارئ من أن ينتفع بالكتاب غاية الانتفاع .

طرق صنع الفهارس :

أمثل الطرق لصنع الفهارس طريقتان :

١ — طريقة الجذاذات ، يكتب فيها ما يراد فهرسته ، ثم يرتب ترتيباً هجائياً على أوائل الكلمات ثم ثوانيها ثم ثوالثها وهكذا .

ويهيّأ لفرز هذه الجذاذات صندوق خاص ، مقسم إلى بيوت صغيرة يحمل كل بيت منها اسم حرف من حروف الهجاء .

ولهذه الطريقة عيبان :

أولهما : احتمال فقد بعض الجذاذات .

والثانى : أنها عمل أشبه ما يكون بالعمل الآلى .

٢ — طريقة الدفتر المفهرس ، الذى يخصِّص لكل حرف من الحروف أوراقا خاصة ، يخصص سطر منها أو أكثر لكل مادة من مواد ذلك الحرف بحسب مايتوقّعه المفهرس .

وهذه الطريقة أضبط من سالفتها ، إذ تكون موادُّ الفهرس تحت المراقبة الدقيقة والمقارنة المستمرة . ولكنها لا تستغنى عن الطريقة الأولى ولا سيما فى الفهارس الكبيرة ، إذ يضطر المفهرس إلى كتابة جذاذات للترتيب فحسب ، بعد أن يضع على كل جذاذة رقماً مطابقاً للرقم الذى وضعه فى الدفتر إزاء كلمتها ؛ ليجعله دليلا له فى كتابة الفهرس بعد ترتيبه .

استخراج الفهارس :

تحتاج الفهارس إلى تمهيدات فى النسخة التى ترصد للفهارس ، بأن يضع المفهرس علامة على ما يريد فهرسته من الكلمات . و بعض المفهرسين يميّز كل نوع من أنواع ما يراد فهرسته بلون خاص ، أو يضع بإزائه رمزاً يدلّ على نوعه مثل « ق » « للقبائل »و « ع » للعلم و « ح » للحديث و « م » المثل ، و «ك» للكتاب ، وهكذا . فإذا انتهى من تسجيل الكلمة فى الجذاذة أو فى الدفتر صنع علامة أخرى تفيد أنه قد فرغ من كتابتها . ذلك لأن المفهرس جدير أن يسلك السبيل التى تجلب إليه الطمأنينة أنّ عمله قد سار على دقّة بالغة فى الاستيعاب ؛ إذ أن فقد كلمة أو رقم صفحة يسلُب الفهرس قيمته .

ترتيب الفهارس :

ويشمل : ا — ترتيب كل فهرس فى نطاقه نفسه .

ب — ترتيبه مع غيره من الفهارس .

ا — أما الأول فمن اليسير أن نجرى هذا الترتيب بوساطة صنع مجموعات مرتبة على الثوانى ثم الثوالث وهكذا . و ينضبط هذا العمل ويسهل باستعمال « صندوق الجذاذات » .

وترتيب (آى الذكر الحكيم) جرى كثير من المحققين فيه على اتباع السورة ورقم الآية ، فبعضهم مع ذلك يرتب السور على حسب ورودها فى الكتاب العزيز ، وبعضهم يرتب السور على حسب حروف الهجاء . وقد جريت على ذلك فى كثير من منشوراتى ، ولكن وجدت فى تجربتى الطويلة أن فى ذلك شيئاً من الصعوبة ، وأنه لايجدى الباحث كثيراً ، ولاسيا إذا كان بحثه عن

آية يجهل سورتها مع علمه بلاريب ببعض ألفاظها ، فاهتديت بعون الله إلى طريقة ميسرة للتهدى إلى آيات الكتاب بترتيبها فى نطاق المواد اللغوية ، اعتماداً على بروز بعض كلمات الآية .

مثال ذلك :

أرب : ولى فيها مآرب أخرى ص ٥ .

بتل : وتبتل إليه تبتيلا ص ١٠ .

ترب : يخرج من بين الصلب والترائب ص ١٥ .

ثوب : وثيابك فطهر ص ٢٠ .

وهكذا[1] .

ومثل هذا يقال فى ترتيب (الأحاديث النبوية) التى ينبغى أن ترتب حسب المواد اللغوية أيضاً .

وترتيب (الأعلام والبلدان والقبائل) ونحوها ليس فيه شىء من العسر إلا فى مراعاة « الإحالات » . وذلك فيما إذا ورد العلم مرة باسمه ، وأخرى بكنيته أو لقبه ، فتحول أرقام كل من الأخيرين إلى « الاسم » لأنه هو المعتمد فى الترتيب . وينبه المفهرس القارئ إلى ذلك .

وأما الكنى والألقاب التى لم يرِدْ لها اسم تُرَدُّ إليه فإنها توضع كما هى فى ترتيبها .

وبعض المفهرسين يعتبر كلمة « ابن » و« أبو » و« ذو » فيضعها فى الألف والذال ، وبعضهم يهمل ذلك فيرتب ما أضيفت إليه فقط ، فابن الحسن فى الحاء

(١) انظر فهرس القرآن الكريم الملحق بشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى ص ١٠٦ — ١٠٧ .

وأبو اليسر فى الياء ، وذو الإصبع فى الألف . وبعضهم يهمل « ابن » و« أبو» فقط ويجعل « ذو » فى الدال . وهذا النظام الأخير هو الذى ارتضيتهُ فى فهارسى. وهو النظام الغالب بين المفهرسين . والأمر كله لا يعدو الجرى على نظام خاص.

وأما ترتيب (الشعر) فإنه متنوع الضروب :

وأقل صورة لترتيبه أن يرتب على القوافى من الهمزة إلى الياء ثم الألف اللينة فى آخرها ، ثم ترتّب كل قافية على أربعة أقسام : الساكنة ، ثم المفتوحة ، ثم المضمومة ، ثم المكسورة ، ويضاف إلى آخر كل قسم من هذه الأقسام ما يمكن أن يختم بالهاء بالساكنة ثم المضمومة ثم المفتوحة ثم المكسورة .

وقد يضم إلى هذا الترتيب ترتيب آخر ، وهو ترتيب البحور الستة عشر ، وقد يضم إليهما ترتيب ثالث هو صاحب الشعر ، وفى كل ذلك ترتب الصفحات فى كل قافية على حدة .

أما أنا فقد سرتُ فى معظم كتبى الأخيرة على نهجٍ خاص فى الترتيب قصدتُ به التيسير والضبط ، إذ سرتُ على طريقة ميسّرة ، ملغياً ترتيبَ البحور، لجهل كثيرٍ من النّاس بها أو بتطبيقها ، وهى طريقة شبيهة بالعروضية ، فأجعل ترتيب كل مجموعة من القوافى على النّسَق التالى :

فَعْلُ — مفعّلُ — فَعَلُ — فاعل — فعال وأفعال — فعول وفعيل. مثل : أهلُ — المعوّلُ — سُبُلُ — عواذلُ — الخَيال وأمثال — تقولُ وسبيل .

وتفسيرها من علم القافية — وهو مالم نقصده — أن ترتب على أنواع القوافى التالية :

المتواتر . المتدارك . المتكاوس أو المتراكب . المؤسسة ، المردوفة بألف . المردوفة بواو أو ياء —

وجعلت كل المشطورات من السريع والمنسرح والرجز فهرساً واحداً سميته

«فهرس الأرجاز» ؛ وذلك لصعوبة التمييز بين هذه البحور الثلاثة ، ولأن أرجاز العرب جاءت على هذه البحور جميعاً .

وقد يعترى المفهرس بعض الصعوبات التى تحتاج إلى إعمال الفكر . وأذكر أننى حين قمت بفهرس الأعلام لكتاب «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم راعنى كثرة الأعلام التى لو ذكرت جميعها لظهر الكتاب فى ثلاثة أضعافه على الأقل ، فهو كثيراً مايذكر أبناء رجل يتجاوز عددهم العشرة والعشرين والثلاثين يسردهم سرداً ، ولا سيما أبناء الخلفاء والأمراء والولاة . فنظرت فى ذلك طويلا وبحثت عن طريقة معقولة تجمع بين الإيجاز والاستيعاب . فأغفلت ذكر أبناء الخلفاء والأمراء ونحوهم حيث يذكر آباؤهم ، مكتفيا بذكر أرقام هؤلاء الآباء فى تلك الحالة بين قوسين (   ) إشارة منى إلى أنه الموضع الذى ذكر فيه أبناؤهم . أما إذا ذكر الأبناء وحدهم فى موضع آخر فإن أرقامهم تثبت فى تلك الحالة ، وأما القبائل فقد ذكرت أرقام الآباء والأبناء فيها بالتفصيل ، ووضع موضع الإنسال بين قوسين أيضاً (   ) بياناً لأنه الموضع الهام[1] .

وهكذا لن يعدم شيء من تلك الصعوبات حلا يتيحه إعمال الفكر ، والتحرر من إسار التقليد ، مادام العمل فى حدود الدقة والضبط ، والحرص الصادق على إفادة الباحث من أيسر طريق .

ب — وأما ترتيب الفهرس مع غيره من الفهارس فإن المنهج المنطقى يقتضى تقديم أهم الفهارس وأشدّها مساساً بموضوع الكتاب . فإن كان الكتاب كتاب تراجم وتاريخ قدم فيه فهرس الأعلام ، أو كتاب أمثال قدم فهرس الأمثال ، أو قبائل قدم فهرس القبائل وهكذا . ثم تساق بعده سائر الفهارس مرتبة حسب ترتيبها المألوف .

---

(١) انظر مقدمة جمهرة أنساب العرب ص ١٨ .

٤ — الاستدراك والتذييل

ولا يعدو الأمر مهما أجهد المحقق نفسه وفكره فى إخراج الكتاب ، أن تفوته بعض التحقيقات أو التوضيحات ، أو يزل فكره أو قلمه زلة تقتضى المعالجة . ففى باب الاستدراك والتذييل الذى يلحق غالباً بنهاية الكتاب ، مجال واسع لتدارك مافات محقق الكتاب أو شارحه ، أومازلّ فيه فكره أو قلمه .

وبعض الناشرين لا يُحلّ هذا الأمر محله من العناية ، ليسدل ثوب الجلال على كتابه ، فيزعم لنفسه بتركه هذا الاستدراك أن كتابه قد سلم من الخطأ ، فكان بذلك كالنعامة ، إذ تخفى رأسها زاعمة أن أحداً لن يراها لأنها لاتراه !

إن الخطأ فى معالجة النصوص أمر مشترك بين العلماء جميعاً ، لا إثم ولا حوب ، ولكن كتمان الخطأ فيه الإثم ، والتقصير فى أداء الأمانة . ومراجعة الحق خير من التمادى فى الباطل !

* * *

وأما بعد ، فهذا ما أدته إلىّ الدراسة الباحثة ، وهدتنى إليه تجارب الأعوام الطوال . ولعل فى هذا ما يمنحنى العذر فى أن أسوق الحديث أحياناً عن عملى وعن تجربتى ، فى زمان أربى على الثلاثين عاماً[1] . والحديث عن النفس مملول مطَّرح ، ولكنه إذا أريد به فى الأول والآخِر خدمة العلم ورعاية الفن ، فارقته مَسحة الإملال ، وأوشك أن يكون سائغاً مقبولا .

---

(١) وأستطيع أن أقول الآن : إنه أربى على الأربعين عاماً ، فإن بين هذه الطبعة وسابقتها نحو عشرة أعوام .



نمـاذج لبعض المخطوطات

ورقة من مصحف مكتوب بخط كوفى على الرّقّ ، فى أواخر القرن الثالث الهجرى (ميلانو : أمبروزيانا ، H 441 ـ بمعهد المخطوطات ـ جامعة الدول العربية) .

وقراءتها :

« مَن خَلقَ السموات

والارضَ وسخرَ ا

لشمسَ والقمرَ ليقولنّ

اللهُ فأنّى يُؤفكون .

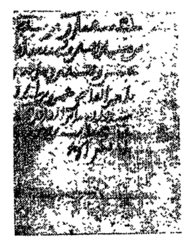
اللهُ يَبسط الرزقَ لِمَن يشاء

من عبادِهِ ويقدِر لهُ

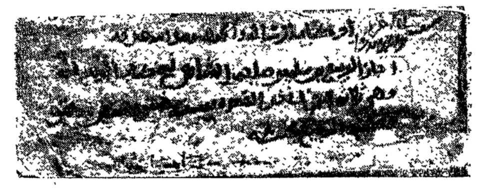
إنّ اللهَ بكلِّ شىء عليمٌ » .

[الآية ٦١ ـ ٦٢ من سورة العنكبوت]

وقد اتبع فى الكتابة نقط أبى الأسود الدؤلى . انظر تفصيل هذا فى ص ٥٠ .

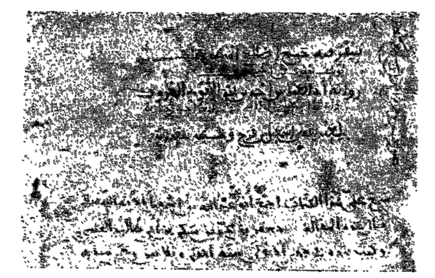


قطعة من مكتوب على ورق البردى مؤرخة بتاريخ سنة ١٩٥ . وهى من الصورة رقم ٥١ من اللوحة رقم ٧ من الجزء الأول من كتاب الأوراق البردية تمثل خط القرن الثانى الهجرى .

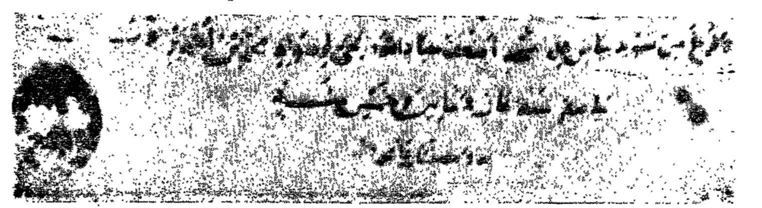


إجازة بخط الربيع بن سليمان تلميذ الشافعى، كتبها فى آخر نسخة من رسالة الشافعى ، كتبت سنة ٢٦٥ . وهى من الإجازات النادرة . انظر ٣٦ من هذا الكتاب .

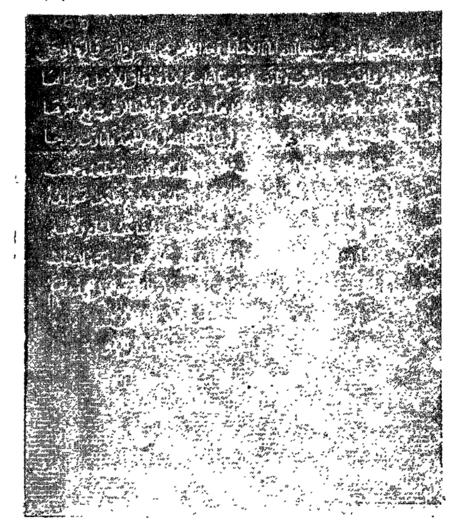
صورة سماع أبى القاسم أحمد بن الحسن، على أحمد بن فارس صاحب مقاييس اللغة ، تاريخه سنة ٣٧٢ . وهذا السماع مسجل على نسخة مكتبة المنصورة من «كتاب إصلاح المنطق» لابن السكيت .



صورة صفحة العنوان من نسخة مكتبة الإسكوريال من كتاب « إصلاح المنطق » بخط كاتبها عبد الله بن إسماعيل بن فرج ، وفيها أيضاً سماعه على جعفر بن محمد بن مكي بن أبي طالب القيسي سنة ٥٣١ .



صورة من الصفحة الأخيرة من « شرح الحماسة للمرزوقي » بخط محمد بن أحمد بن أيوب ، سنة ٥٨٨ ، من نسخة مكتبة لا له لي بتركيا .



صورة من الصفحة الأخيرة من نسخة كوبريلى من (البيان والتبيين) للجاحظ ، بخط أحمد بن سلامة ابن سالم المعرى سنة ٦٨٤ .

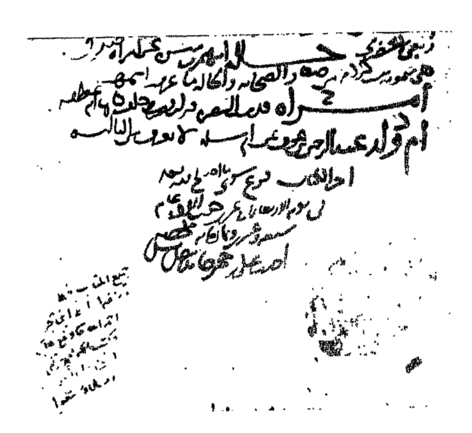
رسالة خاطب بها ابو عامر بن غرسية
ابا عبد الله بن الحداد يعاتبه بها ويفضل العجم على العرب
وكتب بها من الدانى

سورة تمثل الخط المغربى المعتاد ، وهى فاتحة رسالة ابن غرسية ، المنشورة بالمجموعة الثالثة من (نوادر المخطوطات) ، وهى من مخطوطات الإسكوريال .



من ورقة العنوان للمجلد الحادى عشر من كتاب (تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام ، تأليف العبد الفقير إلى الله محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي) المتوفى سنة ٧٤٨ ، من نسخة بخطه سنة ٧٢٦ . وقد سجل عليها قراءة على الذهبي ، لخليل بن أيبك بن عبد الله الصفدى المتوفى سنة ٧٣٥ .

(مخطوطة أيا صوفيا ٣٠٠٥ ـ معهد المخطوطات)



صورة من الصفحة الأخيرة لكتاب « تقريب التهذيب » للحافظ ابن حجر ، بخطه وكتب سنة ٨٢٧ ، وتجد فى الزاوية اليسرى شهادة بخط السيد محمد مرتضى الزبيدى صاحب تاج العروس هى نموذج لخطه .

صورة تمثل الخط الأندلسى ، وهو قطعة من كتاب حلية الفرسان ، لابن هذيل ، كتبت فى سنة ١١٩٠ .

الفهارس

١ — فهرس منهج الكتاب

٢ — فهرس المصطلحات والمسائل الفنية

٣ — فهرس الأعلام

٤ — فهرس القبائل والطوائف ونحوها

٥ — فهرس البلدان والمواضع ونحوها

٦ — فهرس الكتب

التى كانت موضع دراسة فنية

مراجع البحث

إخبار العلماء بأخبار الحكماء ، للقفطى . السعادة ١٣٢٦ .

أخبار النحويين البصريين ، للسيرافى . الجزائر ١٩٣٦ م .

اختصار علوم الحديث ، لابن كثير . صبيح ١٣٧٠ .

إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى ، للقسطلانى . بولاق ١٣٠٤ .

إرشاد الأريب ، لياقوت . دار المأمون ١٣٢٣ .

الأغانى ، لأبى الفرج الأصفهانى . دار الكتب من سنة ١٣٤٧ .

الإكليل ، للهمدانى . تحقيق الأب أنستاس . بغداد ١٩٣١ م .

أمالى الزجاجى ، تحقيق عبد السلام هارون . المدنى ١٣٨٢ .

الأمالى ، لأبى على القالى . دار الكتب ١٣٤٤ .

إمتاع الأسماع ، للمقريزى . تحقيق محمود شاكر . لجنة التأليف ١٩٤١ م .

الأنساب ، للسمعانى . ليدن ١٩١٢ م .

الباعث الحثيث ، شرح اختصار علوم الحديث ، للشيخ أحمد شاكر . صبيح ١٣٧٠ .

بغية الوعاة ، للسيوطى . السعادة ١٣٢٨ .

البيان والتبيين ، للجاحظ . تحقيق عبد السلام هارون . لجنة التأليف ١٣٦٩ .

تاج العروس ، للزبيدى . الخيرية ١٣٠٦ .

تاريخ بغداد ، للبغدادى . القاهرة ١٣٤٩ .

تدريب الراوى ، شرح تقريب النواوى ، للسيوطى . الخيرية ١٣٠٧ .

التصحيف والتحريف ، للعسكرى ، تحقيق عبد العزيز أحمد . الحلبى ١٣٨٣

التعريف بالمصطلح الشريف ، لابن فضل الله العمرى . العاصمة ١٣١٢ .

تعريف القدماء ، تأليف لجنة إحياء آثار أبى العلاء . دار الكتب ١٣٦٣ .

تنبيه الملوك والمكايد ، منسوب خطأ للجاحظ . مصورة من دار الكتب برقم ٢٣٤٥ .
تهذيب التهذيب ، لابن حجر . حيدر أباد ١٣٢٥ .
تهذيب اللغة ، للأزهرى . الجزء الأول تحقيق عبد السلام هارون . دار القومية العربية ١٣٧٤ .
الجمهرة ، لابن دريد . حيدر أباد ١٣٥١ .
الحيوان ، للجاحظ . تحقيق عبد السلام هارون . الحلبى ١٣٥٧ — ١٣٦٤ .
خزائن الكتب العربية ، للكونت فيليب دى طرازى . بيروت ١٩٤٨م .
خطط المقريزى . النيل ١٣٣٢ .
الديارات ، للشابستى . تحقيق كوركيس عواد . بغداد ١٩٥١ م .
رسالة الجد والهزل ، (ضمن رسائل الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون) .
رسائل الجاحظ ، تحقيق الحاجرى وكراوس . لجنة التأليف ١٩٤٣ م .
رسائل الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون . السنة ١٣٨٥ .
سير النبلاء ، للذهبى (مخطوطة أحمد الثالث ٢٨٧ تاريخ بمعهد المخطوطات) .
شرح الحماسة ، للتبريزى . بتحقيق فريتغ . بون ١٨٢٨ م .
« « ، للمرزوقى . تحقيق عبد السلام هارون . لجنة التأليف ١٣٧٢ .
« القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى ، تحقيق عبد السلام هارون . المعارف ١٣٨٢ .
« نخبة الفكر ، لابن حجر . الخانجى ١٣٢٧ .
« نهج البلاغة ، لابن أبى الحديد . الميمنية ١٣٢٩ .
صبح الأعشى ، للقلقشندى . دار الكتب ١٣٤٠ .
الصلة ، لابن بشكوال . مدريد ١٨٨٢ .
العثمانية ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون . دار الكتاب العربى ١٣٧٤ .
العقعة والبررة ، لأبى عبيدة . مصورة معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .
عيون الأثر ، لابن سيد الناس . القدسى ١٣٥٦ .
عيون الأخبار ، لابن قتيبة . دار الكتب ١٣٤٣ .

الفهرست لابن النديم . الرحمانية .

قواعد التحديث ، للقاسمي . دمشق ١٣٥٢ .

مجالس ثعلب . تحقيق عبد السلام هارون . دار المعارف ١٣٦٩ .

المزهر ، للسيوطي . الحلبي ١٣٦١ .

مشارق الأنوار ، للقاضي عياض . السعادة ١٣٣٢ .

المطالع النصرية ، لنصر الهوريني . بولاق ١٢٧٥ .

معجم ما استعجم ، للبكري . نشرة وستنفلد .

مقاييس اللغة ، لابن فارس . تحقيق عبد السلام هارون . الحلبي ١٣٦٦ .

مقدمة ابن خلدون . البهية ١٩٢٨ م .

الميسر والقداح ، لابن قتيبة . تحقيق محب الدين الخطيب . السلفية ١٣٤٢ .

نخب الذخائر ، لابن الأكفاني . تحقيق الأب أنستاس . العصرية ١٩٣٩ م .

نوادر المخطوطات ، تحقيق عبد السلام هارون . لجنة التأليف من سنة ١٣٧٠ –

الوزراء والكتاب ، للجهشياري . الحلبي ١٣٥٧ .

وفيات الأعيان ، لابن خلكان . الميمنية ١٣١٠ .

محققات ومؤلفات أخرى للمؤلف

تطلب من مؤسسة الحلبي

مجلد	الكتاب	
١	الميسر والأزلام (بحث تاريخي ، اجتماعي ، أدبي ، لغوى)	
١	تهذيب سيرة ابن هشام	
٢	تهذيب إحياء علوم الدين	
١	تهذيب الحيوان ، للجاحظ	
١	حول ديوان البحترى	
١٠	الأساليب الإنشائية فى النحو العربى	(بحث مبتكر)
٦	الألف المختارة من صحيح البخارى	(اختيار وشرح وتخريج)
٧	الحيوان ، للجاحظ	شرح وتحقيق
٤	البيان والتبيين ، للجاحظ	» »
١	العثمانية ، للجاحظ	» »
٢	رسائل الجاحظ	» »
٦	مقاييس اللغة ، لابن فارس	» »
٢	مجالس ثعلب	» »
٤	شرح الحماسة ، للمرزوقى	» »
١	وقعة صفين ، لنصر بن مزاحم	» »
١	همزيات أبى تمام	» »
١٠	المصون ، لأبى أحمد العسكرى	» »
١	مجالس العلماء للزجاجى	» »
١	أمالى الزجاجى	» »
٢	نوادر المخطوطات (فى ثمانية أجزاء)	» »
١	الأغانى ، لأبى الفرج (ج ١٥)	» »
١	جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم	» »
٢	الاشتقاق ، لابن دريد	» »
١	شرح القصائد السبع الطوال ، لابن الأنبارى	» »
١	المفضليات الخمس	» »
١	المفضليات (بالاشتراك مع الشيخ أحمد شاكر)	» »
١	الأصمعيات (» » » » »)	» »
١٠	إصلاح المنطق (» » » » »)	» »

Abdel Salam Harun

Tahqiq an-Nusus wa Nasruha

(Editing and Publishing Arabic Texts)

First Arabic Book in this subject explaining its methods and treating its problems

2nd edition
Revised and enlarged

Publisher
Foundation of Al Halabi
14, Gawad Husni St. Cairo U. A. R.

1385 A. H. = 1965 A. D.

Abdel Salam Harun

Tahqīq an-Nuṣūṣ wa Našruha

(Editing and Publishing Arabic Texts)

First Arabic Book in this subject explaining its methods and treating its problems

2nd edition
Revised and enlarged

Publisher
Foundation of Al Halabi
14, Gawad Husni St. Cairo U. A. R.

1385 A. H. = 1965 A. D.

